



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُتَكَمِّلَةٌ

العدد (210) - الجزء (1) - السنة (58) - ربيع الأول 1446 هـ



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مجلة علمية دورية محكمة

العدد (٢١٠) - الجزء (١) - السنة (٥٨) - ربيع الأول ١٤٤٦ هـ

الجامعة الإسلامية العالمية
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



جُفُوفُ الصَّيْحِ مَجْفُوضَةٌ

النسخة الورقية :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية :

١٤٣٩ - ٨٧٣٦

بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد)

١٦٥٨ - ٧٨٩٨

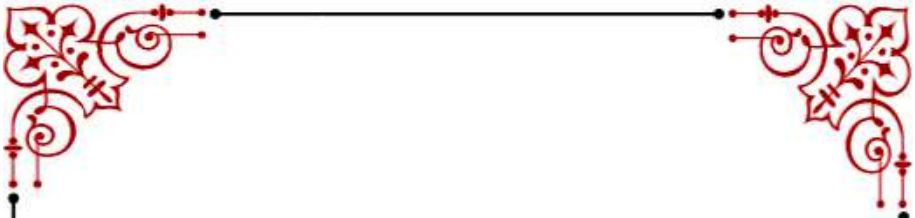
النسخة الإلكترونية :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية :

١٤٣٩ - ٨٧٣٨

بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد)

١٦٥٨ - ٧٩٠١





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



عنوان المراسلات :

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني :

es.journalils@iu.edu.sa

الموقع الإلكتروني للمجلة :

<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>



الهيئة الاستشارية

سمو الأمير د/ سعود بن سلمان بن محمد آل سعود

أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

أ. د/ سعد بن تركي الخثلان

عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)

أ. د/ عياض بن نامي السلمي

رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

معالي أ. د/ يوسف بن محمد بن سعيد

عضو هيئة كبار العلماء

أ. د/ مساعد بن سليمان الطيار

أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ. د/ عبد الهادي بن عبد الله حميتو

أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ. د/ مبارك بن سيف الهاجري

عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)

أ. د/ غانم قدوري الحمد

الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ. د/ فالح بن محمد الصغير

أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ. د/ زين العابدين بلا فريج

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ. د/ حمد بن عبد المحسن التويجري

أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

هيئة التحرير

أ. د/ عبد العزيز بن جليدان الظفيري

أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

(رئيس التحرير)

أ. د/ أحمد بن باكر الباكري

أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية

(مدير التحرير)

أ. د/ عبد القادر بن محمد عطا صوفي

أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

أ. د/ رمضان محمد أحمد الروبي

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة الأزهر بالقاهرة

أ. د/ عمر بن مصلح الحسيني

أستاذ فقه السنة ومصادرها بالجامعة الإسلامية

أ. د/ عبدالله بن إبراهيم اللحيدان

أستاذ الدعوة بجامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية

أ. د/ أحمد بن محمد الرفاعي

أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ. د/ حمد بن محمد الهاجري

أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعية بجامعة

الكويت

أ. د/ محمد بن أحمد برهجي

أستاذ القراءات بجامعة طيبة

أ. د/ عبد الله بن عبد العزيز الفالح

أستاذ فقه السنة ومصادرها بالجامعة الإسلامية

أ. د/ أمين بن عايش المزيني

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية

أ. د/ باسم بن حمدي السيد

أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

أ. د/ حمدان بن لايي العنزي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الحدود الشمالية

د/ إبراهيم بن سالم الحبوشي

أستاذ الأنظمة المشارك بالجامعة الإسلامية

د/ علي بن محمد البدراني

(سكرتير التحرير)

د/ فيصل بن معتز بن صالح فارسي

(قسم النشر)

قواعد النشر في المجلة (*)

- ١- أن يكون البحث جديدًا لم يسبق نشره.
 - ٢- أن يتسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
 - ٣- أن لا يكون مستلًا من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
 - ٤- أن تراعى فيه قواعد البحث العلمي الأصيل، ومنهجيّته.
 - ٥- ألا يتجاوز البحث عن (١٢,٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
 - ٦- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغويّة والطباعيّة.
 - ٧- في حال نشر البحث ورقياً يمنح الباحث (١٠) مستلّات من بحثه.
 - ٨- في حال اعتماد نشر البحث تؤوّل حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقياً أو إلكترونياً، ويحقُّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحليّة والعالميّة - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
 - ٩- لا يحقُّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة - في أي وعاءٍ من أوعية النشر - إلّا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
 - ١٠- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
 - ١١- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملاً على:
 - صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربيّة والإنجليزيّة.
 - مستخلص البحث باللغة العربيّة، واللغة الإنجليزيّة.
 - مقدّمة؛ مع ضرورة تضمّنها لبيان الدراسات السابقة، والإضافة العلمية في البحث.
 - صلب البحث.
 - خاتمة؛ تتضمن النتائج والتوصيات.
 - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربيّة.
 - رومنة المصادر العربيّة بالحروف اللاتينيّة في قائمة مستقلة.
 - الملاحق اللازمة (إن وجدت).
 - يُرسل الباحث على بريد المجلة المرفقات الآتية:
- البحث بصيغة (WORD) و (PDF)، نموذج التعهد، سيرة ذاتيّة مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:

<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>

الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر
الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة



محتويات الجزء (١)

م	البحث	الصفحة
١	معجم الرموز عند القراء د / عبد العزيز حميد الأنصاري	١١
٢	هداية القراء للإمام المقرئ أحمد أفندي الإزميري، المعروف بـ: (يمشجي زاده)، كان حياً سنة (١١٨٥هـ) - دراسة وتحقيقاً - د / نجاته عبد الرحيم الأمير	٧١
٣	موقف القراء والباحثين من انفرادات الشطوي من طريق الدرّة - جمعاً ودراسةً - د / بشرى حسن هادي اليمني	١٤٣
٤	قواعد في إعجاز القرآن من خلال كتاب « إعجاز القرآن » للباقلاني د / سعيد بن ناصر بن عبد الله آل مقبل	١٩٣
٥	نفي المساواة في القرآن الكريم من خلال مادة (سوي) المنفية د / عمر بن محمد بن عبد الله المديفر	٢٥١
٦	الرجال الذين حكم أبو حاتم على روايتهم بعدم السماع ولم يُذكروا في كتاب ابنه في المراسيل د / منصور بن عبد الرحمن عقيل العقيل	٣٠١
٧	معاوية بن صالح ومروياته في « صحيح مسلم » - دراسة نظرية تطبيقية - د / ليلى بنت علي محمد النصار	٣٧٧
٨	الروايات التي لم يقض فيها الإمام البخاري بشيء فيما حكاها عنه الإمام الترمذي - جمعاً ودراسةً - د / عبد الرحمن محمد مشاقبة	٤٢٣
٩	اختلاف أحكام الدارقطني بين التتبع، والعلل - دراسة وصفية تحليلية - د / عبد العزيز بن إبراهيم اللاحم	٤٧٣
١٠	انتقاد ابن عبد البر المتوجه لتفرد في أحاديث الصحيحين د / يوسف بن عبد الله بن صالح القرعاوي	٥٢٧



الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



اختلاف أحكام الدارقطني بين التتبع، والعلل

□ - دراسة وصفية تحليلية -

The Difference Between the Rulings of Al-Dāraqutnī in Al-Tatabbu' and Al-'Ilal - A Descriptive Historical Study -

إعداد:

د / عبد العزيز بن إبراهيم اللاحم

الأستاذ المساعد في قسم السنة وعلومها، كلية الشريعة، جامعة القصيم

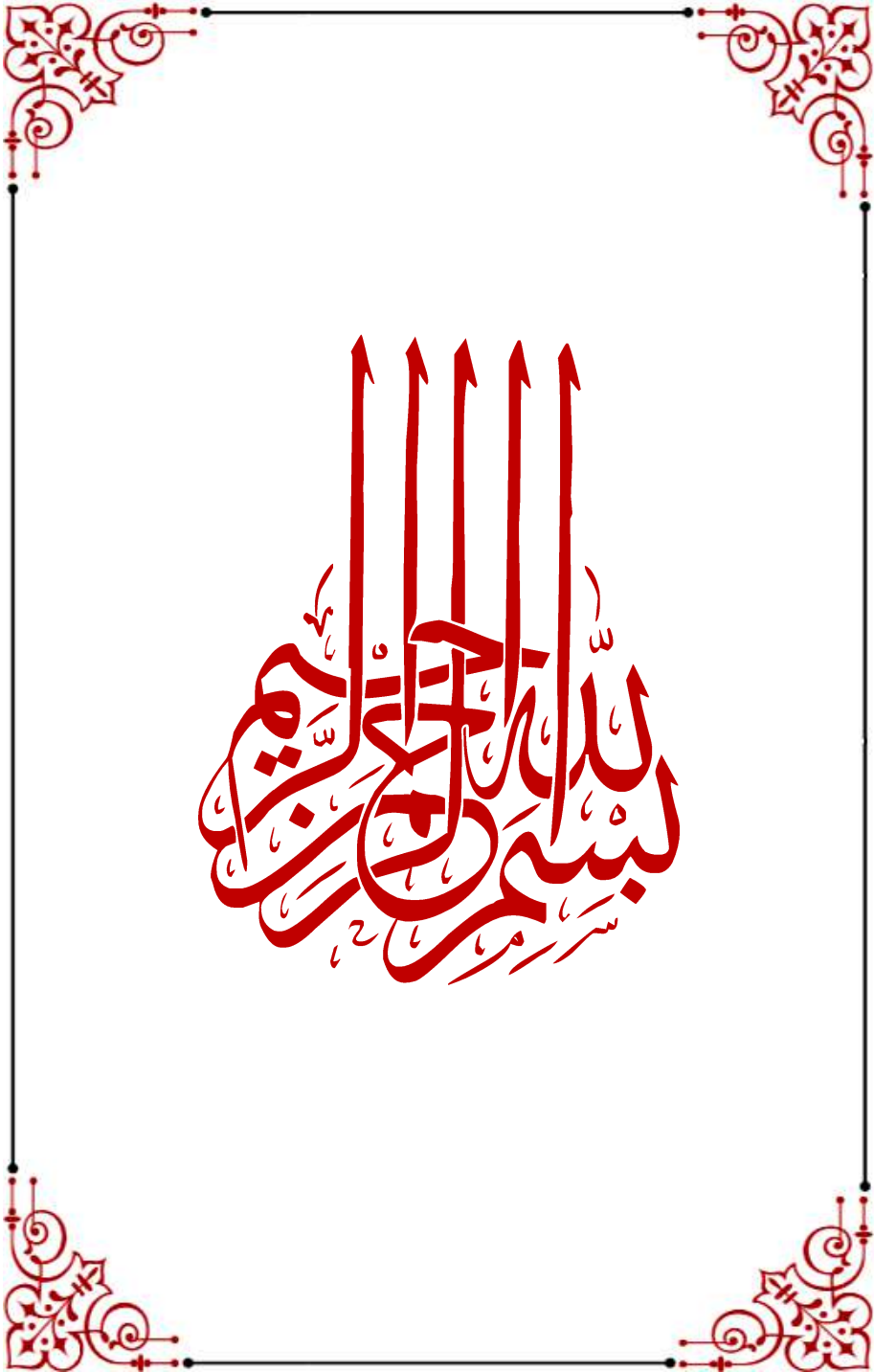
Prepared by:

Dr. Abdulaziz bin Ibrahim Allahim

Assistant Professor in the Department of Sunnah and its
Sciences, College of Sharia, Qassim University

Email: Abd.allahim@qu.edu.sa

اعتماد البحث A Research Approving 2023/12/10		استلام البحث A Research Receiving 2023/10/23
	نشر البحث A Research publication September 2024 - ربيع الأول ١٤٤٦ هـ - DOI: 10.36046/2323-058-210-009	





يُعنى البحث بدراسة اختلاف أحكام الدارقطني بين كتابيه التتبع والعلل، والبحث في أيهما الأقدم والأسبق لمعرفة رأيه الأخير، وتبرز أهمية هذا البحث من حيث اختصاصه بأحاديث الصحيحين، إذ أن كتاب التتبع خصه الدارقطني فيما انتُقد على الشيخين، ويحاول البحث جمع القرائن التي توصل لأقدمية أحد الكتابين تاريخياً، وعلمياً، مستفيداً مما يُنقل عن الأئمة النقاد فيما يتصل في هذه المسألة، وقد توصل الباحث إلى أن كتاب التتبع متقدم على العلل، فإن اختلف رأي الدارقطني فالأخير ما في العلل.

الكلمات المفتاحية: (الاختلاف، العلل، التتبع، الدارقطني، الصحيحين).



Abstract

The research deals with the study of the difference between the rulings of Al-Dāraqutnī in his book Al-Tatabbu' and Al-'Ilal, and the inquiry into which of them is earlier in order to know the last opinion. The importance of the research is illuminated in the fact that it deals specifically with hadiths in the two Ṣaḥīḥs, due to Al-Tatabbu' being a book that Al-Dāraqutnī wrote specifically to address the hadiths upon which the authors of the two Ṣaḥīḥ were criticized, and the research seeks to compile the presumptions that would reveal the earlier between the two books historically, scholarly, and through benefitting from the statements of the versed scholars regarding the issue, and the researcher concluded that the Al-Tatabbu' is earlier than Al-'Ilal, hence if there is difference in the opinion of Al-Dāraqutnī, the one in Al-'Ila is considered the last one.

Keywords: (difference, causes, tracking, Al-Darqutni, the two Sahihs).

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد عليه أطيب الصلاة، وأزكى التسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد كان لنبوغ الدارقطني، وقوة حفظه، وبدئه السماع في سن صغير، ورحلاته التي لقي بها العديد من مشايخه، بالغ الأثر في كثرة موارثه العلمي خاصة في علم علل الأحاديث.

وقد شهد لقوة حفظه العديد من العلماء، قال تلميذه الحاكم: "صار الدارقطني أوجد عصره في الحفظ، والفهم، والورع، وإماماً في القراءة والنحويين"^(١).

وإن من المسائل النقدية عند الدارقطني والتي تستدعي الوقف معها ظاهرة اختلاف أحكامه على الأحاديث، وذلك ظاهر لمن تأمله، فجملة من الأحاديث التي أعلها، وانتقدها على البخاري أو مسلم في التتبع، أو في الجزء الذي ألفه لبيان علل أحاديث مسلم، أو الجزء الذي ألفه لبيان علل أحاديث البخاري، تختلف بعض أحكامه فيها حين نطالعها في مواضع أخرى من كتبه، بل ربما اختلف حكمه على

(١) تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى". المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو. (ط٢)، بيروت: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، (١٤١٣هـ)، ٣: ٤٦٣.

حديث بعينه في كتاب واحد من كتبه.

وقضية اختلاف رأي الناقد لا إشكال فيها من الناحية العلمية لما عُرف عن النقاد أنهم قد لا يقفون على علة حديث إلا بعد سنين من سماعهم له، قال ابن المديني: "ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة"^(١)، وإنما القصد من وراء دراسة اختلاف أحكام الدارقطني على الأحاديث، هو معرفة أسباب اختلاف رأيه إن أمكن، كما أن الهدف أيضا من دراسة اختلاف أحكام الدارقطني؛ الوقوف على رأيه الأخير خاصة وأن بعض أحكامه في نقد أحاديث في الصحيحين أو أحدهما، فالوقوف على رأيه الأخير في ذلك من الأهمية بمكان، وكذلك معرفة ميزان انتقاده ودرجته، وغير ذلك.

وقد أثار اختلاف أحكام الدارقطني لديّ العديد من التساؤلات، خاصة وأن أحد كتبه في نقد الصحيحين وهو "التتبع" فحرصتُ وعزمتُ على أن يكون بحثي في هذا الموضوع وقد عنونته بـ:

"اختلاف أحكام الدارقطني بين التتبع، والعلل، دراسة وصفية تحليلية".

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في الآتي:

- ١- ما الأحاديث التي اختلف فيها حكم الدارقطني بين التتبع والعلل؟
- ٢- ما أنواع الأحاديث التي اختلف فيها حكم الدارقطني بين كتابيه؟
- ٣- ما هو تاريخ تأليف كتابي التتبع والعلل؟
- ٤- ما الأخير من كتابي التتبع والعلل؟

(١) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع". المحقق: د.

محمود الطحان. (الرياض: مكتبة المعارف)، ٢: ٢٥٧.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في كونه يدرس تاريخية كتاب العلل والتتبع، ويناقش جملة من الأحاديث التي انتُقدت على الصحيحين، ويحاول معرفة آخر الكتابين تأليفاً.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الوصول إلى ما يلي:

- ١- جمع الأحاديث التي اختلف فيها حكم الدارقطني بين التتبع والعلل.
- ٢- موازنة أحكام الدارقطني، والنظر فيها من حيث الاتفاق والاختلاف.
- ٣- البحث التاريخي وما يمكن أن يساعد في معرفة المتقدم، والمتأخر من كتابي الدارقطني.

حدود البحث:

نظراً لكون الموروث العلمي للإمام الدارقطني كبير جداً فقد خصصت البحث في كتابيه: العلل، والتتبع، وهذا التخصيص لكونه يبني عليه أثر في الحكم على أحاديث الصحيحين.

منهجية البحث:

سلكت في البحث المنهج الاستقرائي في جمع الأحاديث التي اختلف فيها رأي الدارقطني بين كتابيه التتبع والعلل، وجمع كلامه عليها في كتبه الأخرى، والمنهج الوصفي ببيان اختلاف رأيه في الحديث، والمنهج التحليلي في تحليل كلامه وترجيحاته، والبحث عن زمن تأليفه لتلك الكتب.

إجراءات البحث:

نظمت العمل في البحث من خلال الخطوات التالية:

- ١- جرد كتاب الدارقطني "التتبع"، ومقارنته بما ذكره في العلل لجمع الأحاديث التي اختلف فيها رأيه.
- ٢- تقسيم الأحاديث والكلام فيها وفق التقسيم الذي وضعته في خطة البحث.

٣- نظراً لكون أحاديث البحث في الصحيحين أو أحدهما فإني اكتفي بالإشارة للأحاديث التي اختلف فيها رأي الدارقطني، وبيان موضعها من كتابيه دون دراسة موسعة.

٤- أخرج الحديث في الحاشية مبيّناً موضعه في الصحيحين.

٥- أبين بشكل مختصر اختلاف حكم الدارقطني في الحكم على الحديث.

٦- أجمع ما احتج به في البحث من كتب التراجم ونقولات النقاد مما يمكن الاستعانة به لمعرفة زمن التأليف.

الدراسات السابقة:

نتاج الدارقطني - إمام العلل - محل عناية من قبل الباحثين والمتخصصين، وقبلهم العلماء في مؤلفاتهم كما نراه حاضراً في مؤلفات من أدرك الدارقطني أو من جاء بعده، كما في كتب أبي مسعود الدمشقي، والحافظ ابن حجر رحمهم الله جميعاً، وحتى في زماننا ظهرت عناية به بالتخصيص بالدراسة، كالذي نجده في طيات البحوث المحكمة، والرسائل العلمية في الجامعات والمراكز البحثية، إلا أنني لم أقف على دراسة متخصصة في مجال بحثي إلا بحث واحد وهو: **بين التبع والعلل دراسة للأحاديث التي اختلف فيها قول الدارقطني في كتابيه التبع والعلل**، للدكتور فؤاد يحيى التويتي، وهو بحث منشور في مجلة الباحث الجامعي في عام ٢٠١٣، ويتكون البحث من عشرين صفحة بفهارسه، وحواشيه، والبحث هو كما في عنوانه خصّه الباحث بدراسة الأحاديث التي اختلف فيها رأي الدارقطني بين التبع، والعلل، فدَرَسَ فيه سبعة أحاديث، وخرجها تخرجاً موسعاً، ودَرَسَ الاختلاف في رواها وأطال في بيان الاختلاف، والترجيح فيه، فهو عبارة عن دراسة حديثة لبعض الأحاديث التي اختلف فيها حكم الدارقطني.

وأما بحثي هذا فقد أعرضتُ كلياً عن الدراسة الحديثة للأحاديث، واكتفيت بذكرها، وبيان موضعها في الصحيحين في الحاشية، وركّزتُ على الجانب الوصفي لإعلال الدارقطني، وبيان رأي الدارقطني فيها في كتابيه.

كما أن بحث الدكتور فؤاد التويتي جاء في سبعة أحاديث، أحدها لا يسلم له فيها، بأن الدارقطني اختلف رأيه فيه، واثنان منها أدخلهما الدكتور من ضمن بحثه لكون تعليل الدارقطني اختلف فيهما، فإذا كان الدارقطني ذكر تفرداً في التتبع، ثم في العلل ذكر متابعاً لذلك المتفرد أدخله معه، وإن لم يكن حكم الدارقطني على الحديث برومته اختلف بين كتابيه، فعلى هذا تكون الأحاديث التي في صميم بحثه أربعة أحاديث، وأنا أذكر هنا في بحثي اثنا عشر حديثاً، وأناولها من جانبٍ وصفي، وأضم معها الجانب التحليلي التاريخي، وما يتصل به لتحرير قضية المتقدم من المتأخر من كتابي الدارقطني، ورأيه.

خطة البحث:

فضّلت في عرض البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة. المقدمة: وفيها: مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وحدوده، ومنهجيته، ودراساته السابقة، وخُطته. التمهيد: وفيه التعريف بالإمام الدارقطني، وكتابه التتبع والعلل، وفيه مطالبان:

المطلب الأول: التعريف بالإمام الدارقطني.
المطلب الثاني: التعريف بكتابي الدارقطني "التتبع"، و"العلل".
المبحث الأول: الأحاديث التي اختلف فيها رأي الدارقطني، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الأحاديث المتفق عليها واختلف فيها رأي الدارقطني.
المطلب الثاني: الأحاديث التي أخرجها البخاري واختلف فيها رأي الدارقطني.
المطلب الثالث: الأحاديث التي أخرجها مسلم واختلف فيها رأي الدارقطني.
المبحث الثاني: دراسة تاريخية لزمان تأليف الدارقطني لكتبه، وفيه مطالبان:
المطلب الأول: دراسة زمان تأليف كتاب التتبع.
المبحث الثاني: دراسة زمان تأليف كتاب العلل.

الخاصة: وفيها أهم النتائج.
فهرس المصادر والمراجع.

التمهيد

نظرا لكون البحث مختصاً في الدارقطني، وفي كتبه كان ولا بد من التمهيد لهذا الموضوع بالتعريف بهذا الإمام، وكتبه، بشكل مختصر.

المطلب الأول: ترجمة مختصرة للإمام الدارقطني

هو علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن الحافظ الدارقطني، ولد الإمام الدارقطني في دار "القطن"^(١)، وكانت محلة كبيرة ببغداد^(٢)، سنة خمس، وقيل: سنة ست وثلاث مئة، وطلب الإمام الدارقطني العلم وسمع في صباه، ومما ساعده على ذلك أن بغداد كانت آنذاك عاصمة دولة الإسلام، ومعقل العلم والعلماء؛ حيث كانت تزخر بالشيوخ من أهل العلم، وكان العلماء المشهود لهم بالمعرفة والحفظ يقصدونها من كافة الأقطار الإسلامية، فكانت تعقد لهم المجالس في شتى التخصصات وتعدد الثقافات، وكان الدارقطني حريصاً على الإفادة منهم والأخذ عنهم فجمع من العلوم ما لم يتهياً لغيره.

ومن أبرز شيوخ الدارقطني الذين تلقى منهم الحديث: أبو القاسم البغوي،

(١) دار القطن: محلة كانت ببغداد من نهر طابق بالجانب الغربي بين الكرخ ونهر عيسى بن علي، وقد احترقت دار القطن في سنة ٤٠٧ هـ مع محلة نهر طابق. ينظر: ياقوت بن عبد الله الحموي، "معجم البلدان". (ط٢، بيروت: دار صادر، ١٩٩٥م)، ٢: ٤٢٢، محمد بن أحمد الذهبي، "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام". تحقيق: الدكتور عمر تدمري. (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٢ هـ).، ٩: ١٨.

(٢) ينظر: عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، "طبقات الفقهاء الشافعية". تحقيق: محيي الدين علي نجيب. (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٢م)، ٢: ٦١٧، وأحمد بن محمد بن خلكان، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان". تحقيق: الدكتور إحسان عباس. (بيروت: دار صادر)، ٣: ٢٩٩.

ويحيى بن صاعد، وأبو بكر بن أبي داود، ومحمد بن نيزوز الأنماطي، وأبو حامد محمد الحضرمي، وعلي بن عبد الله الواسطي، وأبو علي محمد بن سليمان المالكي، ومحمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، ومحمد بن يوسف القاضي، وأبو بكر بن زياد النيسابوري، وخلق كثير.

كان الدارقطني فريد عصره، وقريع دهره، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة، مع الصدق والأمانة، والثقة والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب، والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث منها: القراءات فإن له فيها كتابا مختصرا موجزا، جمع الأصول في أبواب عقدها أول الكتاب.

ومن أبرز من تتلمذ عليه: أبو عبد الله الحاكم، والحافظ عبد الغني بن سعيد، وتمام بن محمد الرازي، والفقهاء أبو حامد الإسفراييني، وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو بكر البرقاني^(١).

ولقد ألّف فأجاد وأفاد في التصنيف فمن مؤلفاته: سنن الدارقطني^(٢)، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية^(٣)، والإلزامات والتتبع^(٤)، والرؤية^(٥)، وأحاديث مالك

(١) ينظر: محمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء". تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون.

(٤)، بيروت: مؤسسة الرسالة، وكذلك طبعة دار الحديث)، ١٦ : ٤٥١.

(٢) من أفضل طبعاته ما طبع في الرياض عام ١٤٢٤ هـ مؤسسة الرسالة، بالتعاون مع دار المؤيد.

(٣) طبع بتحقيق د: محفوظ الرحمن بن زين الله، الرياض، دار طيبة، خرج الجزء الأول عام ١٤٠٥ هـ. ثم أكمل تحقيقه د. محمد الدباسي، ثم قام الدباسي بتحقيقه كاملا بعشرة أجزاء.

(٤) سيأتي في المطلب التالي.

(٥) طبع بتحقيق إبراهيم محمد العلي وأحمد الرفاعي، الزرقاء، الأردن، مكتبة المنار عام ١٤١١ هـ.

التي ليست في الموطأ^(١).

وكذلك ألف الدارقطني الأحاديث التي خولف فيها إمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس^(٢)، وجمع تلاميذه عنه عدداً من السؤالات كسؤالات البرقاني للدارقطني^(٣)، وسؤالات الحاكم للدارقطني^(٤)، وسؤالات السهمي للدارقطني^(٥)، وسؤالات السلمي للدارقطني^(٦)، وسؤالات ابن بكير للدارقطني^(٧)، وأحاديث الصفات^(٨)، وأحاديث النزول^(٩).

قال عبد العزيز الأزجي: توفي الدارقطني يوم الأربعاء لثمانٍ خلون من ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاث مائة، ودُفن أبو الحسن في مقبرة بابل الدير قريبا من قبر معروف الكرخي^(١٠).

- (١) طبع بمطبعة القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٣٦٥هـ.
- (٢) وقد طبع بالرياض، مكتبة الرياض، عام ١٤١٨هـ.
- (٣) تحقيق الدكتور: عبد الرحيم القشقرى عام ١٤١٤هـ، وطبعته مكتبة القرآن بتحقيق مجدي السيد إبراهيم.
- (٤) تحقيق د: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، عام ١٤٠٤هـ.
- (٥) تحقيق د: موفق عبد القادر، مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٤هـ.
- (٦) تحقيق، سليمان آتش، دار العلوم، وكذلك طبعته دار الجريسي بإشراف د. سعد الحميد.
- (٧) حققه محمد بن علي الأزهري، وطبعته: دار الفاروق، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٧هـ.
- (٨) تحقيق الشيخ د. عبد الله الغنيمان، المدينة المنورة، مكتبة المنار عام ١٤٠٣هـ.
- (٩) تحقيق د. علي فقيهي، بالرياض عام ١٤٠٣هـ.
- (١٠) أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد". تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. (بيروت: دار الغرب الإسلامي)، ١٣: ٤٨٧.

المطلب الثاني: التعريف بكتابي الدارقطني "التتبع"، و"العلل"

أولاً: كتاب التتبع:

هو من أبرز الكتب التي صنفت في نقد الأحاديث، وفي نقد أحاديث الصحيحين على وجه الخصوص، وقد اختلف في اسمه، فقبل في اسمه: "التتبع"، وقيل: "الاستدراك"، وقيل إنه جزء من كتاب "الإلزامات والتتبع"^(١)، ولكنه اشتهر مؤخراً بكتاب "التتبع".

وقد تكلم الدارقطني فيه على مئتين وثمانية عشر حديثاً، منها ما اتفق الشيخان بإخراجه وهي: ثلاثة وثلاثين حديثاً، ومنها ما انفرد البخاري بإخراجه وهي: سبعين حديثاً، ومنها ما انفرد مسلم بإخراجه وهي: مئة وأربعة عشر حديثاً، وحديث واحد ليس في الصحيحين، ومن هذه الأحاديث ما أورده على سبيل الإلزام وهي سبعة أحاديث، وتسعة أحاديث مكررة.

وأما ترتيبه فقد رتب الدارقطني كتابه على مسانيد الصحابة حيث بلغ خمسة وعشرين مسنداً، مع تكراره لمسند أنس بن مالك رضي الله عنه، ومسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه.^(٢)

وقد بين الدارقطني هدفه في الكتاب فقال: "ابتداء ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم، أو أحدهما بينت عللها والصواب منها"^(٣)،

(١) أشار محقق الكتاب إلى أنه وجده منفرداً باسم التتبع، وفي النسخة المسموعة على السلفي مضموم مع الإلزامات.

(٢) ينظر: الدكتور أحمد جمال أبو سيف، "منهج الدارقطني في كتابه التتبع". (بحث محكم منشور في الشبكة)، (ص: ١١).

(٣) علي بن عمر الدارقطني، "الإلزامات والتتبع". (ط ٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ هـ)، (ص ١٢٠).

وتنوعت أساليب الدارقطني في بيان علل الأحاديث، فتارة يذكر الحديث، ولا يبين وجه العلة، وتارة يوضح العلة، وتارة يذكر الحديث ويبين أن ما أخرجه الشيخان أو أحدهما هو الصواب (١).

وقد حوى الكتاب أنواعا من العلل؛ ففيه تعارض الوصل والإرسال، وفيه المضطرب، وفيه الموصوف بالانقطاع، وتعارض الوقف والرفع، وفيه الكلام في بعض الرواة (٢).

وأولى العلماء هذا الكتاب اهتمامًا كبيرًا، وجعلوا له عناية خاصة، ولم يغب عن طرّف عامة من شرح الصحيحين، أو اعتنى بالصحيحين بشكل عام، ومن أبرز أولئك الحافظ ابن حجر، فقد عقد فصلاً كاملاً في مقدمته لشرح البخاري (هدي الساري) وتكلم عن غالب أحاديث التتبع، كما لم يُغفل ذلك أثناء الشرح في (فتح الباري)، وقد كانت إجابات الحافظ مؤسّسةً وشفافيةً لكل من أراد الدفاع عن الصحيحين، وردّ غالب انتقاد الدارقطني.

والكتاب -أي التتبع- يظهر من خلال النظر في مادته أنه مقارِبٌ لكتابي الدارقطني الآخرين اللذين ألفهما في نقد الصحيحين، وهما: الجزء الحديثي في بيان علل أحاديث في صحيح البخاري (٣)، والكتاب الآخر وهو: الجزء الحديثي فيما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم (٤).

(١) ينظر: "ترجيحات الدارقطني لأحاديث الصحيحين في كتابه التتبع، وغرضه من إيرادها"،

(بحث محكم منشور في مجلة العلوم الشرعية - جامعة القصيم)

(٢) ينظر: أبو سيف، "منهج الدارقطني في كتابه التتبع"، (ص: ١٦)

(٣) هذا الجزء حققه: أ. د. سعد الحميد.

(٤) هذا الجزء للدارقطني مفقود فيما يظهر، وهو محفوظ في نقولات أبي مسعود الدمشقي عنه في

أجوبته عليه، فجوابُ أبي مسعود حفظ جزء الدارقطني هذا، فهو من قبيل الكتب التي

وقد حقق الكتاب الدكتور: مقبل الوادعي، في رسالته للماجستير، وطبع طبعتين، طبعته دار الآثار، وكذلك دار الكتب العلمية، واجتهد المحقق في إخراج النص، وتحديد الحديث المنتقد في الصحيحين، وإضافة كلام الحافظ ابن حجر، والنووي على الأحاديث، ويعلق في المواضع التي تحتاج إلى تعليق، إلا أن الكتاب فيه العديد من المواضع فيها اقتضاب، وتداخل، وتحتاج إلى توضيح وبيان، وإصلاح ومعالجة لبعض النصوص.

ثانياً: كتاب العلل:

اشتهر الكتاب باسمين: أحدهما: علل الدارقطني، والآخر العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ويرجع هذا الاختلاف في الاسم إلى تصرف النساخ بالاختصار لاسم الكتاب على طرة بعض مجلداته، فنسخة دار الكتب المصرية، كُتِبَ على المجلد الأوّل: (المجلد الأوّل من العلل المورودة في الأحاديث النبوية)، وفي المجلد الرابع كُتِبَ: (العلل الواردة في الأحاديث النبوية)، وفي المجلد الخامس كُتِبَ: (المجلد الخامس من العلل في الأحاديث)، واختصره بعض الأئمة ب(العلل) كما هي العادة في اختصار أسماء الكتب الطويلة^(١).

والكتاب صحيح النسبة إلى الدارقطني - وهي نسبة صحيحة من حيث

حفظت كتباً مفقودة، ولم يكن جواب أبي مسعود على كتاب التتبع، لأن أجوبة أبي مسعود معظمها لأحاديث ليس موجودة في التتبع الآن، ولأن الأحاديث التي تشترك مع التتبع فيها اختلاف في الصيغة، والألفاظ، وقصر العبارات.

(١) ينظر: منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل، مصر، دار المحدثين، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، وكذلك: علي بن عمر الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية". تحقيق: محمد صالح الدباسي. (الرياض: مؤسسة الريان، ١٤٣٢هـ)، ١: ١٨، مقدمة التحقيق.

مضمون الكتاب ومادته-، وقد ساهم في الكتاب الإمامان ابن الكرجي، والبرقاني، في صناعة هذا الكتاب العظيم، قال الخطيب البغدادي: "سألت البرقاني، قلت له: "هل كان أبو الحسن الدارقطني يملي عليك العلل من حفظه؟"، فقال: "نعم"، ثم شرح لي قصة جمع "العلل"، فقال: "كان أبو منصور ابن الكرخي يريد أن يصنف مسنداً معللاً، فكان يدفع أصوله إلى الدارقطني فيعلم له على الأحاديث المعللة، ثم يدفعها أبو منصور إلى الوراقين فينقلون كل حديث منها في رقعة، فإذا أردت تعليق الدارقطني على الأحاديث نظر فيها أبو الحسن، ثم أملى علي الكلام من حفظه، فيقول: "حديث الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله بن مسعود: الحديث الفلاني، اتفق فلان وفلان على روايته، وخالفهما فلان"، ويذكر جميع ما في ذلك الحديث، فأكتب كلامه في رقعة مفردة، وكنت أقول له: "لم تنظر قبل إملائك الكلام في الأحاديث؟"، فقال: "أتذكر ما في حفظي بنظري"، ثم مات أبو منصور، و(العلل) في الرقاع، فقلت لأبي الحسن بعد سنين من موته: "إني قد عزمت أن أنقل الرقاع إلى الأجزاء، وأرتبها على المسند"، فأذن لي في ذلك، وقرأتها عليه من كتابي، ونقلها الناس من نسختي" (١).

وكتاب العلل في الأصل عبارة عن سؤالات سأها البرقاني شيخه الدارقطني، شأنه شأن كثيرٍ من كتب العلل المرتبطة بسؤالات التلاميذ عن الأحاديث، وعادةً تكون غير مرتبة على ترتيب معين؛ فليست على الأبواب، ولا على المسانيد، ولا على حروف المعجم، بل كتبها التلاميذ حسب أسئلتهم، بعضها متعلقة بالجرح والتعديل وعلم الرجال، وبعضها متعلقة بعلل الحديث (٢)، إلا أن كتاب العلل هذا للدارقطني

(١) انظر: الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ١٢: ٣٧، الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١٦:

(٢) انظر: عبد المجيد، عبد المجيد محمود، "علم العلل حقيقته ونبذة من مصادره وتطبيقاته".

مرتب على المسانيد، رتبته الحافظ البرقاني بموافقة شيخه الدارقطني.

وللكتاب عدّة طبعات وهي كالآتي:

أول تحقيق للكتاب للدكتور: محفوظ الرحمن السلفي رحمته الله في أحد عشر مجلداً، منها بعض الأجزاء الأولى عبارة عن رسالة علمية تقدّم بها الشيخ محفوظ الرحمن لنيل درجة الدكتوراه، ثم واصل عمله في تحقيق الكتاب إلى أن وافته المنية ولم يكمل تحقيق الكتاب، وقد صدر الكتاب لأول مرة عن دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، ثم حقق محمد صالح الدباسي، ما لم يكمل الشيخ محفوظ الرحمن من تحقيق وإخراج للكتاب، وقد صدرت هذه التكملة في أربعة مجلدات عن دار ابن الجوزي بالدمام عام ١٤٢٧هـ، وعن دار التدمرية بالرياض عام ١٤٢٨هـ في خمسة مجلدات.

وبعد اكتمال الكتاب خرج تحقيق خالد بن إبراهيم المصري، وآخرون، أرادوا تكملة ما قد بدأ به الشيخ محفوظ الرحمن أيضاً، ثم بدا للمحققين أن إعادة تحقيق الكتاب من جديد، وصدرت هذه الطبعة عن دار طيبة بالرياض أيضاً عام ١٤٣٢هـ في أربعة عشر مجلداً.

ثم عاد المحقق محمد صالح الدباسي ورأى ضرورة إعادة تحقيق الكتاب من بدايته إلى نهايته لما رأى ما في الطبعات السابقة للكتاب من أمور تستوجب إعادة طبعة الكتاب من جديد. صدرت هذه الطبعة عن مؤسسة الريان ببيروت عام ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

(الدراسة)

المبحث الأول: الأحاديث التي اختلف فيها رأي الدارقطني بين التتبع والعلل

المطالع للأحاديث التي انتقدها الدارقطني يجد أن منها ما اتفق الشيخان على إخراجها، ومنها ما أخرجه البخاري لوحده، وما أخرجه مسلم لوحده؛ لذا ارتأيت إلى

(ط ١، مصر: الفتح للطباعة، ١٤٣٩هـ- ٢٠١٧م)، ص ١٤٢.

تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مطالب، وقبل الدخول في المطلب الأول أتوه إلى أني لن أتطرق لدراسة الحديث دراسة حديثة، بتخريجها، والنظر في الاختلاف فيها، وإنما سيكون العرض في هذا المبحث منصباً على الجانب الوصفي^(١) بوصف التعليل، وبيان كيفية اختلاف رأي الدارقطني بين كتابيه، بالإضافة إلى الإشارة لموضع الحديث المنتقد في الصحيحين في الحاشية.

المطلب الأول: الأحاديث المتفق عليها وانتقدها الدارقطني

الحديث الأول:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه: قيل يا رسول الله: من أكرم الناس؟ قال: «أتقاهم» الحديث.

هذا الحديث انتقده الدارقطني على الشيخين في التتبع بقوله: "وأخرجنا -أي البخاري، ومسلم- أيضاً حديث يحيى القطان، عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة: " قيل يا رسول الله من أكرم " (٢)، وقد خالف يحيى جماعة منهم أبو أسامة، وابن نمير، وعبددة، ومعتمر، ومحمد بن بشر، وغيرهم فرووه عن عبيد الله، عن

(١) كما سبق بيانه في مقدمة البحث بأن الدراسة وصفية تحليلية.

(٢) أخرجه محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري". (ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ، وكذلك طبعة التأصيل سنة ١٤٣٣هـ، وطبعة بيت السنة سنة ١٤٤٢هـ). ح(٣٣٥٣ و ٣٤٩٠)، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، "صحيح مسلم". تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (مطبعة دار إحياء الكتب العربية). ح(٢٣٧٨)، من طريق يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، به، أخرجه البخاري في صحيحه، ٤: ١٤٩، ح(٣٣٨٣) من طريق حماد بن أسامة القرشي، والبخاري في صحيحه، ٤: ١٤٩، ح(٣٣٨٣)، ٦: ٧٦، ح(٤٦٨٩) من طريق عبد بن سليمان الكلابي، والبخاري في صحيحه، ٤: ١٤٧، ح(٣٣٧٤) من طريق المعتمر بن سليمان، كلهم عن عبيد الله، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

سعيد، عن أبي هريرة ^(١).

هذا الحديث أخرجه البخاري من كلا الوجهين - كما سبق بيانه-، واقتصر مسلم على الوجه الأول والدارقطني هنا انتقد رواية الشيخين معللاً ذلك بأن يحيى مخالفاً من قبل جماعة.

ولكنه في العلل رجح الوجه الذي أخرجه الشيخان حيث قال في العلل -بعد ما سئل عن حديث المقبري-: "يرويه عبيد الله بن عمر، واختلف عنه؛ فرواه يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد الله، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، وخالفه عبد الله بن نمير، وأبو أسامة، ومحمد بن بشر، والحسن بن عياش فرووه، عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة، لم يقولوا فيه: عن أبيه، والقول قول يحيى بن سعيد ^(٢).

رجح هنا الدارقطني رواية يحيى بن سعيد القطان مع وجود نفس العلة فكأنه رجوع عن رأيه، فعلى هذا ما انتقده في التتبع رجح في العلل صوابه.

الحديث الثاني:

حديث حذيفة وفيه: "لأبعثن معكم رجلاً أميناً"، قال عنه الدارقطني في التتبع: "أخرجنا جميعاً حديث شعبة عن أبي إسحاق، عن صلة، عن حذيفة، قصة مجيء أهل نجران وفيه: "لأبعثن رجلاً أميناً" ^(٣)، زاد مسلم: الثوري عن أبي إسحاق

(١) الدارقطني، "الإلزامات والتتبع"، ١٠: ١٣٢، (ص: ١٣٢) ح (١٠).

(٢) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ٨: ١٣٤.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، ٥: ١٧١، ح (٤٣٨٠) من طريق إسرائيل بن يونس، والبخاري في صحيحه، ٥: ٢٦، ح (٣٧٤٥)، ٥: ١٧٢، ح (٤٣٨١)، ٩: ٨٨، ح (٧٢٥٤)، ومسلم في صحيحه، ٧: ١٢٩، ح (٢٤٢٠) من طريق شعبة بن الحجاج، ومسلم في صحيحه، ٧: ١٢٩، ح (٢٤٢٠) من طريق سفيان الثوري، كلهم عن أبي إسحاق، عن صلة بن زفر، عن حذيفة رضي الله عنه.

مثله، قال: رواه إسرائيل عن أبي إسحاق، عن صلة، عن عبد الله بن مسعود ولا يثبت قول إسرائيل" (١)، هذا من الأحاديث التي ليس فيها انتقاد على الشيخين إذ أنهما أخرجا الحديث من مسند حذيفة رضي الله عنه ولم يخرجها من حديث ابن مسعود الذي انتقده الدارقطني هنا (٢).

وفي العلل قال - بعد ما سُئل عنه -: "يرويه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن ابن مسعود، وتابعه الثوري، ورواه شعبة، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن حذيفة، ويشبه أن يكون الصحيح حديث ابن مسعود" (٣)، رجح هنا في العلل أن الحديث حديث ابن مسعود، وهو رواية إسرائيل التي أعلها في التتبع.

الحديث الثالث:

حديث طاووس، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "بلغ عمر أن فلانا باع خمرًا، فقال: قاتل الله فلانا"، قال عنه الدارقطني في التتبع: "وأخرجا جميعا حديث عمرو، عن طاووس، عن ابن عباس، عن عمر: "قاتل الله سمرة"، عن ابن عيينة، وروح بن القاسم، عن عمرو (٤)، وأرسله حماد بن زيد، عن عمرو، عن طاووس، عن عمر،

(١) الدارقطني، "الإلزامات والتتبع"، (ص ١٨١) ح (٥٢)

(٢) الأحاديث التي لا يعلها الدارقطني على الشيخين في التتبع موضوع يحتاج لجمع ودراسة.

(٣) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ٥: ١١٣.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، ٣: ٨٢، ح (٢٢٢٣) عن الحميدي، والبخاري في صحيحه، ٤: ١٧٠، ح (٣٤٦٠) عن علي بن المديني، ومسلم في صحيحه، ٥: ٤١، ح (١٥٨٢) عن إسحاق ابن راهويه، ومسلم في صحيحه، ٥: ٤١، ح (١٥٨٢) عن زهير بن حرب، ومسلم في صحيحه، ٥: ٤١، ح (١٥٨٢) عن أبي بكر ابن أبي شيبة، كلهم عن سفيان بن عيينة، ومسلم في صحيحه، ٥: ٤١، ح (١٥٨٢) من طريق روح بن القاسم العنبري، كلاهما -سفيان، وروح- عن عمرو بن دينار، عن طاووس به.

وكذا قال الوليد عن حنظلة، عن طاووس، عن عمر^(١).

هكذا أشار لتعليل رواية ابن عيينة، وروح بن القاسم التي أخرجها صاحبها الصحيح - كما سبق بيانه-، بأن حماد بن زيد قد أرسل الحديث ولم يذكر ابن عباس رضي الله عنه.

وفي العلل قال -بعد أن سئل عنه-: "رواه عمرو بن دينار، عن طاووس، واختلف عنه؛ فرواه روح بن القاسم، وسفيان بن عيينة، وورقاء بن عمر، عن طاووس، عن ابن عباس، عن عمر، وخالفهم حماد بن زيد، ومحمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن طاووس مرسلًا، عن عمر، ورواه حنظلة بن أبي سفيان، عن طاووس مرسلًا، وقول روح بن القاسم، وابن عيينة هو الصواب، لأنهما حافظان ثقتان"^(٢)، فرجح هنا في العلل صواب رواية روح، وابن عيينة التي أعلها في التتبع.

الحديث الرابع:

حديث أبي بردة، عن النبي ﷺ: لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله، قال عنه الدارقطني في التتبع: "وأخرجنا جميعا حديث ابن وهب، عن عمرو، عن بكير، عن سليمان، عن ابن جابر، عن أبيه، عن أبي بردة"^(٣)، ح م^(٤)

(١) الدارقطني، "الإلزامات والتتبع"، (ص ٢٦٠) ح (١١٨)

(٢) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ٢: ٨٠.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، ٨: ١٧٤، ح (٦٨٥٠)، ومسلم في صحيحه، ٥: ١٢٦،

ح (١٧٠٨) من طريق عبد الله بن وهب، عن عمرو الحارث، عن سليمان بن يسار، به.

(٤) لم أفق على من حرر هذه الحروف، ومقصد الدارقطني منها، هل أصلها (خ م) فيكون

مقصده أن البخاري ومسلما أخرجا الحديث، أم ما مقصده غير ذلك؟، وهذا مما يؤكد

ضرورة تحقيق الكتاب إذا توفرت نسخه.

خالفه ليث^(١) وسعيد بن أبي أيوب^(٢)، عن يزيد بن أبي حبيب، عن بكير لم يقولا عن ابن جابر، وقال مسلم بن أبي مريم: عن ابن جابر، عن سمع النبي ﷺ^(٣)، وقول عمرو صحيح والله أعلم لأنه ثقة وقد زاد رجلا، وتابعه أسامة بن زيد عن بكير، عن سليمان، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبيه، عن أبي بردة مثله^(٤)، أخرج البخاري كلا الوجهين - كما سبق بيانه - واقتصر مسلم على الأول، وقد رجح الدارقطني هنا صواب ما أخرجه الشيخان على الوجه الأول وهي رواية عمرو بن الحارث، وأشار لإعلال رواية الليث بن سعد.

وفي العلل قال - بعد ذكر الخلاف -: "والقول قول الليث بن سعد، ومن تبعه عن بكير"^(٥)، رجح هنا رواية الليث التي أعلاها في التتبع.

المطلب الثاني: الأحاديث التي أخرجها البخاري وانتقدها الدارقطني

الحديث الخامس:

حديث أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه».

- (١) أخرجه البخاري في صحيحه، ٨: ١٧٤، ح(٦٨٤٨) من طريق الليث بن سعد، عن يزيد بن حبيب، به.
- (٢) أخرجه أحمد بن شعيب النسائي، "السنن الكبرى". تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، إشراف: شعيب الأرنؤوط. (ط١، -بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م)، ٦: ٤٨٢، ح(٧٢٨٩) من طريق يزيد بن أبي حبيب، عن بكير، به.
- (٣) وأخرجه البخاري في صحيحه، ٨: ١٧٤، ح(٦٨٤٩) من طريق مسلم بن أبي مريم، عن ابن جابر، به.
- (٤) الدارقطني، "الإلزامات والتتبع"، (ص٢٢٦) ح(٩٢)
- (٥) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ٦: ٢٣.

هذا الحديث انتقده الدارقطني على البخاري فقال: " وأخرج أيضا -أي البخاري- حديث الثوري^(١)، وشعبة^(٢) عن علقمة: " خيركم من تعلم القرآن وعلمه "على اختلافهما، وقال سعيد بن سالم عن الثوري، كما قال يحيى القطان عنه، وخالفهما ابن المبارك، ووكيع، وأبو نعيم، وعبد الرزاق، ومحمد بن بشر، وغيرهم، وقال قيس، وعبد الله بن عيسى، ومحمد بن جحادة، وموسى بن قيس الحضرمي، والنضر بن إسحاق السلمي، ومحمد بن جابر، وغيرهم، عن علقمة كقول شعبة، إلا أن عبد الله بن عيسى يختلف عنه في رفعه، وقال عمرو بن قيس، ومسعر، وأبو اليسع، وعمر بن النعمان، ومحمد بن طلحة، وأبو حماد، وحفص بن سليمان، وأيوب بن جابر، وسلمة الأحمر، وغياث كقول الثوري لم يذكروا فيه سعد بن عبيدة"^(٣).

انتقد الدارقطني على البخاري هنا إخراج حديث الثوري، وشعبة، وبين اختلافهما، ومن خالفهم من الرواة، وأعل روايتهم التي ذكرت سعد بن عبيدة. ولكنه لما تكلم عنه في العلل أفاض بذكر الاختلاف فيه ثم قال: " وأصحها حديث علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، عن النبي ﷺ"^(٤)، أي أنه في العلل رجح ما اختاره البخاري، وهي الرواية التي أثبتت سعد بن عبيدة، فعلى هذا؛ ما انتقده في التتبع رجح في العلل صوابه.

الحديث السادس:

حديث الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: "يرد على الحوض

- (١) أخرجه البخاري في صحيحه، ٦: ١٩٢، ح (٥٠٢٧)، من طريق شعبة عن علقمة، به.
- (٢) أخرجه البخاري في صحيحه، ٦: ١٩٢، ح (٥٠٢٨)، من طريق الثوري عن علقمة، به.
- (٣) الدارقطني، "الإلزامات والتتبع"، (ص ٢٧٦) ح (١٣٠)، وهو هكذا في جزء في بيان علل أحاديث في صحيح البخاري للدارقطني ص ٨٩ تحقيق: سعد الحميد.
- (٤) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ٣: ٥٣.

رھط فأقول أصحابي" الحديث، قال عنه الدارقطني في التتبع: "وأخرج البخاري أيضا عن أحمد بن شبيب، عن أبيه، عن يونس، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: " يرد على الحوض رھط فأقول أصحابي " الحديث^(١)، وعن أحمد بن صالح، عن ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن سعيد، عن أصحاب النبي ﷺ ولم يقل عن أبي هريرة^(٢). قال: وقد خالف يونس جماعة منهم؛ معمر، رواه عن الزهري، عن رجل، عن أبي هريرة، ولو كان عن ابن المسيب لم يكن عنه الزهري ولصرح به. والله أعلم، ورواه شعيب، وعقيل، عن الزهري قال: كان أبو هريرة يحدث مرسلا، وقال عبد الله ابن سالم: عن الزبيدي، عن الزهري، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن عبيد الله ابن أبي رافع، عن أبي هريرة، ولم يتابع يونس على سعيد^(٣). هنا الدارقطني أعل حديث البخاري الذي أخرجه من طريق يونس، ويبيّن أن جماعة من الرواة خالفوا يونس في روايته.

وفي العلل قال - بعد ما سئل عن هذا الحديث -: "يرويه الزهري، واختلف عنه؛ فرواه شبيب بن سعيد، عن يونس، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، وخالفه ابن وهب، فرواه عن يونس، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أصحاب النبي ﷺ، وأرسله عقيل، عن الزهري، عن أبي هريرة، ورواه الزبيدي، عن الزهري، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبي هريرة،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، ٦: ١٢٨، ح(٦٥٨٥) معلقا من طريق شيخه أحمد بن شبيب، عن أبيه، عن يونس، عن الزهري، به.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، ٦: ١٢٨، ح(٦٥٨٦)، عن أحمد بن صالح، عن عبد الله بن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أحد الصحابة.

(٣) الدارقطني، "الإلزامات والتتبع"، (ص ١٢٣) ح(٢)

وقول يونس والزيدي معروفان" (١)، مال هنا إلى أن رواية يونس والزيدي معروفتان، ولم يعلّمهما كما فعل في التتبع، فعلى هذا ما انتقده في التتبع رجح واحتمل في العلل صوابه.

الحديث السابع:

حديث جابر أن النبي ﷺ كان يجمع بين قتلي أحد، ويقدم أقرأهم، قال عنه الدارقطني في التتبع: "وأخرج البخاري حديث الليث، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب، عن جابر كان يجمع بين قتلي أحد، ويقدم أقرأهم" (٢)، قال: رواه ابن المبارك، عن الأوزاعي مرسلًا (٣)، عن جابر، وقال سليمان بن كثير: عن الزهري، حدثني من سمع جابرا (٤)، وقال معمر: عن الزهري، عن ابن أبي صعير (٥)، عن جابر وهو مضطرب" (٦).

أشار هنا إلى تعليل رواية الليث بأنه مخالفٌ في وصله، وحكم على الحديث بالاضطراب.

وفي العلل قال: "رواه معمر، والنعمان بن راشد، وأبو بكر الهذلي، عن الزهري،

(١) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ٧: ٢٩٩.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، ٢: ٩١، ح(١٣٤٥)، ٢: ٩٢، ح(١٣٤٧)، ٢: ٩٣، ح(١٣٥٣)، ٥: ١٠٢، ح(٤٠٧٩)، ٢: ٩١، ح(١٣٤٦)، من طريق الليث بن سعد، به.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، ٢: ٩١، ح(١٣٤٨)، عن الأوزاعي، وأخرجها البيهقي في سننه الكبير، ٤: ٣٤، ح(٧٠٢٧) من طريق ابن المبارك، عن الأوزاعي، به.

(٤) ذكرها البخاري معلقة في صحيحه، ٢: ٩١، ح(١٣٤٨).

(٥) في إحدى نسخ المحقق "صغيرة" والصواب المثبت.

(٦) الدارقطني، "الإلزامات والتتبع"، (ص ٣٦٨).

عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير، عن جابر، وخالفهم الليث بن سعد، وعبد الرحمن بن عبد العزيز بن عبد الله بن عثمان بن حنيف الأمامي، من ولد أبي أمامة، روياه عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن جابر، وخالفهما عبد ربه بن سعيد، رواه عن الزهري، عن ابن جابر، عن جابر، ورواه الأوزاعي، واختلف عنه؛ فرواه عباد بن جويرية، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عبد الرحمان بن جابر، عن جابر، ورواه محمد بن مصعب القرقيساني، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن جابر، مرسلًا، ورواه عقيل، عن الزهري، عن عبد الله بن ثعلبة، عن النبي ﷺ، لم يذكر فيه جابرا، وقول الليث أشبه بالصواب" (١).

فرجح هنا في العلل صواب رواية الليث، التي أعلها في التتبع.

الحديث الثامن:

حديث زيد بن ثابت أن النبي ﷺ قرأ في المغرب بطولي الطوليين، قال عنه الدارقطني في التتبع: "وأخرج البخاري حديث ابن جريح، عن ابن أبي مليكة، عن عروة، عن مروان قال لي زيد بن ثابت: مالك تقرأ في المغرب بقصار المفصل، وقد سمعت رسول الله ﷺ قرأ فيها بطول الطوليين. عن أبي (٢) عاصم عنه (٣)، قال أبو الحسن: ورواه هشام بن عروة، عن أبيه واختلف عليه؛ فقال أبو حمزة، وابن أبي الزناد: عن هشام، عن أبيه، عن مروان كقول ابن أبي مليكة، وقال يحيى القطان، والليث بن سعد، وحماد بن سلمة، وغيرهم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زيد أنه قال لمروان مرسلًا، وكذلك قال عمرو بن الحارث: عن أبي الأسود، عن عروة، عن زيد بن

(١) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ١٣: ٣٧٤.

(٢) في التتبع "ابن" والصواب المثبت كما هو في صحيح البخاري.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، ١: ١٥٣، ح (٧٦٤) عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد، به.

ثابت " (١)، أشار الدارقطني هنا إلى تعليل رواية ابن أبي مليكة بأن خولف من جماعة، وقد ذكره الدارقطني في الجزء الحديثي الذي أعل الدارقطني فيه أحاديث علي البخاري بكلام نحوه (٢).

ولكنه في العلل قال: "يرويه الزهري، واختلف عنه؛ فرواه معمر، والنعمان بن راشد، وأبو بكر الهذلي، عن الزهري، عن عبد الله بن ثعلبة بن صغير، عن جابر، وخالفهم الليث بن سعد، وعبد الرحمن بن عبد العزيز بن عبد الله بن عثمان بن حنيف الأمامي، من ولد أبي أمامة، روياه عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن جابر، وخالفهما عبد ربه بن سعيد، رواه عن الزهري، عن ابن جابر، عن جابر، ورواه الأوزاعي، واختلف عنه؛ فرواه عباد بن جويرة، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عبد الرحمان بن جابر، عن جابر، ورواه محمد بن مصعب القرقيساني، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن جابر، مرسلًا، ورواه عقيل، عن الزهري، عن عبد الله بن ثعلبة، عن النبي ﷺ، لم يذكر فيه جابرا، وقول الليث أشبه بالصواب" (٣). رجح هنا رواية الليث التي أعلها في التتبع.

الحديث التاسع:

حديث عمر أن النبي ﷺ: مر بجنادة، فقال: وجبت. قال عنه الدارقطني في التتبع: "وأخرج البخاري من حديث داود بن أبي الفرات، عن ابن بريدة، عن أبي الأسود عن عمر: مر بجنادة فقال: وجبت" (٤). وقال علي بن المديني في المسند: ابن

(١) الدارقطني، "الإلزامات والتتبع"، (ص ٣١٤ ح (١٦٠)، وفي طبعة دار الآثار ح (١٧٧)

(٢) الجزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري كتابه الصحيح ص ٥٢

(٣) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ١٣ : ٣٧٤.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، ٣ : ١٦٩، ح (٢٦٤٣) عن موسى بن إسماعيل التبوذكي، وفي ٢ : ٩٧، ح (١٣٦٨)، عن عفان بن مسلم، كلاهما عن داود بن أبي الفرات، به.

بريدة إنما يروي يحيى بن يعمر عن أبي الأسود، ولم يقل في هذا الحديث سمعت أبا الأسود فيكون متصلاً، قال أبو الحسن: وقد روى هذا الحديث وكيع، عن عمر بن الوليد الشني، عن عبد الله بن بريدة قال: جلس عمر، مرسلًا، ورفع ولم يذكر بين ابن بريدة وبين عمر أحداً^(١)، أشار هنا إلى تعليل رواية داود بن أبي الفرات التي أخرجها البخاري.

وقال في العلل: "رواه عبد الله بن بريدة، واختلف عنه؛ فرواه داود بن أبي الفرات وهو ثقة، عن ابن بريدة، واختلف عن داود، فقال يعقوب الحضرمي: عنه عن ابن بريدة، عن يحيى بن يعمر، عن أبي الأسود، ووهم في ذكر يحيى بن يعمر في إسناده، لكثرة من خالفه من الثقات الحفاظ عن داود، منهم: عفان بن مسلم، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وزيد بن الحباب، ويونس بن محمد المؤدب، وأبو عبد الرحمن المقرئ، وأبو الوليد الطيالسي، وشيبان بن فروخ، وغيرهم فإنهم رووه عن داود، عن ابن بريدة، عن أبي الأسود، لم يذكروا بينهما أحداً، وكذلك رواه سعيد بن رزين، عن عبد الله بن بريدة، عن أبي الأسود، كرواية الجماعة عن داود، ورواه عمر بن الوليد الشني، عن عبد الله بن بريدة مرسلًا، عن عمر، لم يذكر بينهما أحداً، والمحفوظ من ذلك ما رواه عفان، ومن تابعه عن داود بن أبي الفرات، وقد أخرج البخاري، ومسلم في الصحيح مثل ما رواه عفان، عن داود، عن ابن بريدة، عن أبي الأسود"^(٢)، فرجح هنا رواية داود التي أشار لتعليلها في التتبع.

المطلب الثالث: الأحاديث التي أخرجها مسلم وانتقدها الدارقطني

الحديث العاشر:

حديث أبي وائل: وفيه «إن طول صلاة الرجل، وقصر خطبته، مئنة من

(١) الدارقطني، "الإلزامات والتتبع"، (ص ٣١٦) ح (١٦٢) وفي طبعة دار الآثار ح (١٧٩)

(٢) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ٢: ٢٤٨.

فقيهه، فأطيلوا الصلاة، واقصروا الخطبة، وإن من البيان سحراً".
 هذا الحديث انتقده الدارقطني على مسلم في كتابه التتبع فقال: "وأخرج مسلم حديث ابن أبيجر، عن واصل، عن أبي وائل، عن عمار عن النبي ﷺ: " طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه" (١) ح، فقال: هذا الحديث تفرد به ابن أبيجر، عن واصل، حدث به عنه ابنه عبد الرحمن، وسعيد بن بشير، وخالفه الأعمش وهو أحفظ لحديث أبي وائل منه، رواه عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله، قوله: غير مرفوع، قاله الثوري وغيره، عن الأعمش (٢)، أشار هنا إلى مخالفة الأعمش لواصل بن حيان، ويبيّن أن الأعمش أحفظ منه.
 ولكن الدارقطني لما تكلم عنه في العلل رجح كلا الوجهين عن أبي وائل فقال -بعد كلامه عن الاختلاف في الحديث-: "والقولان، عن أبي وائل محفوظان قول الأعمش، وقول واصل جميعاً" (٣). فعلى هذا ما انتقده في التتبع رجّح في العلل صوابه.

الحديث الحادي عشر:

حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ: مر به نفر من اليهود فسألوه عن الروح، قال عنه الدارقطني في التتبع: "وأخرج مسلم حديث ابن إدريس، عن الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن مسروق، عن عبد الله: مر به نفر من اليهود فسألوه عن الروح.. الحديث (٤)، قال: رواه أصحاب الأعمش منهم: عبد الواحد بن زياد، وعيسى بن

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، ٣: ١٢، ح (٨٦٩) عن سريج بن يونس، عن عبد الرحمن بن عبد الملك، عن عبد الملك بن أبيجر، به.

(٢) الدارقطني، "الإلزامات والتتبع"، (ص: ١٥٨) ح (٣٢)

(٣) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ٥: ٢٢٣.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، ٨: ١٢٩، ح (٢٧٩٤) عن أبي الأشج، عن عبد الله بن إدريس،

يونس، وحفص بن غياث، ووكيع وغيرهم، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله وهو الصواب^(١)، رجح هنا أن شيخ الأعمش هو إبراهيم بن يزيد النخعي، معللاً رواية مسلم التي فيها شيخ الأعمش عبد الله بن مرة. وقال في العلل: "يرويه عبد الله بن إدريس، عن الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن مسروق، عن عبد الله، وخالفه وكيع، وعيسى بن يونس، وعلي بن مسهر، فرووه عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، وهو المشهور، ولعلهما صحيحان، وابن إدريس من الأثبات، ولم يتابع علي هذا القول"^(٢)، هنا احتمال صحة الوجهين الذين أعل أحدهما في التتبع.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لزمن تأليف الدارقطني لكتبه

المطلب الأول: دراسة زمن تأليف كتاب العلل

تحديد زمن تأليف العلل مهم لمعرفة المتأخر من رأيه، وقد اجتهدت محاولاً تحديد زمن تأليفه، فوقفت على بعض القرائن التاريخية، التي تساعد في تحديده فأقول: أولاً: لا بد من معرفة أن تأليف العلل للدارقطني اجتمع فيه ثلاثة أشخاص:

عن الأعمش عن عبد الله بن مرة، به، وأخرجه البخاري في صحيحه، ٦: ٨٧، ح(٤٧٢١)، عن عمر بن حفص بن غياث، والبخاري في صحيحه، ١: ٣٧، ح(١٢٥)، ٩: ١٣٦، ح(٧٤٦٢) من طريق عبد الواحد بن زياد، والبخاري في صحيحه، ٩: ٩٦، ح(٧٢٩٧)، ومسلم في صحيحه، ٨: ١٢٨، ح(٢٧٩٤) من طريق عيسى بن يونس بن أبي إسحاق، والبخاري في صحيحه، ٩: ١٣٥، ح(٧٤٥٦)، ومسلم في صحيحه، ٨: ١٢٨، ح(٢٧٩٤) من طريق وكيع بن الجراح، كلهم عن الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، به.

(١) الدارقطني، "الإلزامات والتتبع"، (ص ٢٣٦) ح(٩٩)

(٢) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ٥: ٢٥١.

الدارقطني وهو من كان يملّي ويوضح تلك العلل، وأبو منصور ابن الكرجي وهو إمام من أئمة الحديث وكان يورق ويكتب له الأئمة الثقات، وهو الذي أراد أن يصنف مصنفًا مسندًا معللاً، فطلب من الدارقطني أن يبين له بعض تلك العلل، والثالث أبو بكر البرقاني وهو من الوراقين لأبي منصور ابن الكرجي آنذاك، وهو الذي أخرج كلام الدارقطني بعد وفاة ابن الكرجي، وقصة تأليف العلل مشهورة معروفة سبق ذكرها^(١). فمن قصة تأليف الدارقطني للعلل يتضح أنه اجتمع ثلاثة من العلماء لتصنيف العلل، وهم: الدارقطني، وابن الكرجي، والبرقاني، لذا حرصتُ على التفتيش في سيرتهم لعلّي أجد شيئاً يبين لي زمن تأليف هذا الكتاب.

وبالنظر في كتب التاريخ ومطالعة تراجم هؤلاء الثلاثة نجد ما يلي:

١- الدارقطني ولد في سنة ٣٠٦ هـ، وتوفي في سنة ٣٨٥ هـ^(٢).

٢- البرقاني ولد ٣٣٦ هـ، وتوفي في سنة ٤٢٥ هـ^(٣).

٣- أبو منصور ابن الكرجي لم أقف على من حدد ولادته أو وفاته بشكل دقيق، وإنما قال الخطيب: "مات قبل الدارقطني بسنين كثيرة"^(٤)، وقال الذهبي: "ومات قبل الدارقطني بزمان"^(٥)، وقد ذكره الذهبي في الطبقة التاسعة والثلاثين وهم من مات ما بين ٣٨١ هـ حتى ٣٩٠ هـ، وقد استدرك عليه الدكتور بشار عواد (محقق الكتاب)، واستغرب من الذهبي كيف يذكره في هذه الطبقة وهو قد اقتبس كلام الخطيب عن البرقاني بأن ابن الكرجي مات قبل الدارقطني بسنين كثيرة،

(١) سبق ذكرها في التمهيد.

(٢) ينظر: الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ١٣: ٤٨٧.

(٣) الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٦: ٢٦.

(٤) انظر مثلاً: الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٦: ٥٦٧.

(٥) الخطيب البغدادي، "تاريخ الإسلام"، ٨: ٦٧٣.

وأضاف الدكتور بشار بأن الذهبي لو ذكره في الطبقة السابقة - وهي الطبقة الثامنة والثلاثون - لكان أحسن (١).

فعلى أقل تقدير يكون وفاة أبي منصور ابن الكرجي تقريبا ٣٧١ هـ أو قريبا منها.

ولا يخفى على القارئ الكريم أن تحديد وفاة أبي منصور ابن الكرجي هو حجر الزاوية في تحديد زمن التأليف، إذ أنه بوفاته انقطع تأليف العلل وهي التي حالت دون استتمام الكتاب (٢).

من العرض التاريخي السابق يظهر أن كتاب العلل انتهى الدارقطني من إملاء ما أملاه فيه بوفاة أبي منصور ابن الكرجي المقدره بسنة ٣٧١ هـ، وهذا التاريخ ينضبط مع ما قاله الخطيب بأن ابن الكرجي مات قبل الدارقطني بسنين كثيرة، كما أن هذا التاريخ يشير إلى أن تأليف العلل بعد عودة الدارقطني من مصر التي دخلها سنة ٣٥٧ هـ، قال الدارقطني: "دخلت مصر في سنة سبع وخمسين" (٣).

والقول بأن الدارقطني أملى العلل قبل ذهابه لمصر لا يستقيم، والقول باستحاله ليس ببعيدة، إذ أن هذا القول يعني أن ابن الكرجي مات قبيل ذهاب الدارقطني، ولنفترض أنه مات في السنة التي دخل بها الدارقطني لمصر وهي سنة ٣٥٧ هـ، وهذا يعني أن البرقاني كان عمره آنذاك عشرين، وهذا غير ممكن فالبرقاني لزم ابن الكرجي عشرين سنة، وذكر عن عبادته وتنسكه، قال البرقاني: "لم أر مثل أبي

(١) ينظر: تعليق بشار عواد على تاريخ بغداد، ٦: ٥٦٧.

(٢) ينظر: الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٦: ٥٦٧، وينظر مقدمة كتاب العلل تحقيق

الدباسي ص ٢٤

(٣) علي بن عمر الدارقطني، "سؤالات حمزة بن يوسف السهمي". تحقيق: موفق بن عبد الله بن

عبد القادر. (ط ١، مكتبة المعارف، ١٤٠٤ هـ.)، (ص ٢١٦)

منصور، صحبته نحواً من عشرين سنة أدام فيها الصيام، قال: وكان وقت العتمة كل ليلة يصلي أربع ركعات، يقرأ فيها سبع القرآن كل ركعة جزءاً^(١)، فلا يستقيم أن يكون أبو منصور توفي والبرقاني عمره عشرين، فأين السنين التي قبل أن يعقل البرقاني، وأين سنين رحلاته، وأين سماعه ببلده، ثم بنيسابور قبل مجيئه بغداد!^(٢).

ما سبق هو إثبات تأخر العلل في التأليف زمن الدارقطني إلى ما بعد رحلته إلى مصر.

ثانياً: يؤكد ما سبق النظر في أحكام الدارقطني التي اختلف فيها رأيه؛ إذ أنك إذا تأملت كلام الدارقطني في العلل تجد فيه ما يؤكد لك بأن العلل أملاه الدارقطني بعد رحلة إلى مصر، ففي العلل^(٣) ح(١٧) وهو حديث "شيبتي هود" بعد أن ذكر الدارقطني الاختلاف ساق أسانيد موصولة منها قوله: "حدثنا عبد الله بن محمد بن الناصح الفقيه بمصر..."^(٤).

وفي العلل أيضاً ح(٤٥٨) وهو حديث تحريم نكاح المتعة، بعد أن ذكر الدارقطني الاختلاف ساق أسانيد موصولة منها قوله: "حدثنا عبد الرحمن بن إسماعيل العروصي بمصر ثقة،..."^(٥).

وفي العلل أيضاً ح(١٩٨٨) وهو حديث "أن رجلاً أفطر في نهار رمضان" بعد أن ذكر الدارقطني الاختلاف ساق أسانيد موصولة، منها قوله: "أخبرنا أبو الحسن

(١) الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٦: ٥٦٧.

(٢) الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٦: ٢٦.

(٣) سوف تكون الإحالات على الطبعة التي حقق أحد عشر جزء منها محفوظ الرحمن، والأربعة الأخيرة تحقيق محمد الدباسي، وقد طبعته دار طيبة، ودار الجوزي.

(٤) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ١: ٢٠٠.

(٥) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ٤: ١١٦.

محمد بن عبد الله بن زكريا النيسابوري بمصر... " (١).

وفي العلل أيضا ح(٢٠٥٨) وهو حديث "يأتي على الناس زمان لا يبالي الرجل بما أخذ المال بجلال أم حرام" بعد أن ذكر الدارقطني الاختلاف ساق أسناداً موصولاً عن شيخ له حدثه بمصر أيضاً، وشيخه أيضاً سمعه بمصر، فقال: "حدثني محمد بن الحسن بن علي بن يحيى القاضي بمصر، حدثنا محمد بن أيوب بن حبيب الرقي بمصر... " (٢).

وفي العلل أيضا ح(٣١٨٢) وهو حديث في قصة الحمار العقير، بعد أن ذكر الدارقطني الاختلاف ساق أسانيد موصولة، ومنها: "حدثنا القاضي أبو الطاهر بن نصر، بمصر.. " (٣).

وفي العلل أيضا ح(٤٠٦٠) وهو حديث في مس الذكر، بعد أن ذكر الدارقطني الاختلاف ساق أسانيد موصولة، منها قوله: "حدثنا محمد بن عبد الله بن زكريا، بمصر... " (٤).

هذه ستة مواضع ذكر فيها أسانيد عن خمسة مشايخ سمعها منهم بمصر، هذا ما صرح به، ولربما أن له أسانيد أخرى رواها عن شيوخ آخرين سمعها منهم أيضا بمصر ولم يصرح بمكانه سماعه حال تحديثه بها.

قد يستدرك على هذا فيقال: أن الدارقطني أملى العلل قبل ذهابه لمصر، فلما رجع أضاف تلك الأسانيد.

والجواب: هذا بعيد وينبئ عن عدم معرفة لقصة تأليف العلل إذ أن العلل في

(١) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ١٠: ٢٤٣.

(٢) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ١٠: ٣٧١.

(٣) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ١٣: ٢٩٩.

(٤) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ١٥: ٣٣٧.

بادئ الأمر لم تكن مؤلفاً للدارقطني، بل هي إملاءات أملاها الدارقطني لورقي ابن الكرجي فكتبها، فالدارقطني كان يجيء إلى أبي منصور ابن الكرجي يحضر عنده في كل أسبوع يوماً، ويعلم على الأحاديث في أصوله ثم ينقلها الوراقون^(١)، فالدارقطني يحضر عند أبي منصور وهو لا يعلم ما الأحاديث التي سوف يُسئل عنها، هذا ما يدور في الإملاء ولم يذكر أنه أضاف شيئاً على شيء قد أملاه سابقاً، وفي العلل أيضاً إشارات أخرى توضح تأخر إملاء العلل أوجها إلى حين الكلام عن التسبب.

المطلب الثاني: دراسة زمن تأليف كتاب التتبع

تبين مما سبق أن تحديد الزمن التقديري لتأليف كتبه السابقة كان الفيصل فيه هو رحلة الدارقطني إلى مصر، فتاريخ دخوله لمصر هو التاريخ الوحيد المصرح به من خلال ما وصلنا من تراث الدارقطني، وتلاميذه.

ولما لرحلة الدارقطني إلى مصر من الأهمية، حيث لقي عدداً من الشيوخ، وعلى رأسهم عبد الغني بن سعيد الأزدي، وألفا معاً المؤلف والمختلف، وإعجاب الدارقطني بعبد الغني الأزدي في القصة المشهورة عند خروج الدارقطني، قال البرقاني: "سألت الدارقطني بعد قدومه من مصر؛ هل رأيت في طريقك من يفهم شيئاً من العلم؟ فقال: ما رأيت في طول طريقي أحداً إلا شاباً بمصر يقال له عبد الغني، كأنه شعله نار، وجعل يفخم أمره، ويرفع ذكره"^(٢).

وقال الطرسوسي: "لما أراد أبو الحسن الدارقطني الخروج من عندنا من مصر خرجنا معه نودعه، فلما ودعناه بكينا، فقال لنا تبكون! فقلنا نبكي لما فقدناه من علمك وعدمناه من فوائذك، فقال: تقولون هذا، وعندكم عبد الغني بن سعيد وفيه

(١) الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٦: ٥٦٧.

(٢) علي ابن الحسن ابن عساكر، "تاريخ دمشق". تحقيق: عمرو بن غرامة العمري. (بيروت:

دار الفكر، ١٤١٥هـ)، ٣٦: ٣٩٧.

الخلف" (١).

هذه الأخبار عن الدارقطني فيما لقيه من مصر إلى جانب أثر هذه الرحلة عليه في مروياته في العلل - المشار إليها سابقاً-، وفي كتبه الأخرى (٢)، وللاستناد على تاريخ هذه الرحلة في تحديد زمن التأليف رأيتُ من المهم تحديد عمر الدارقطني في مصر، هل مكث شهوراً أم سنيناً؟.

تحديد زمن خروجه من مصر هو المتعين لأن دخوله لمصر معروف وسبق الإشارة إليه مراراً، وحين تبحث في مصادر التراجم والتواريخ لا تجد فيه تحديداً لسنة خروجه، إلا بالنظر لمن لقيه أو روى عنه، والتأمل في أسانيدده، إذ أن بعض الأسانيد يذكر الراوي فيها زمن التحديث، وأحياناً مكانه، وهذا الأمر فيه شيء من المشقة، ولكنه بجانب هذه القضية المهمة هو واجب ولا بد.

أول نصٍ وقفْتُ عليه في تقريب تحديد مدة مكوث الدارقطني بمصر هو قول الحاكم: "أبو الحسن علي بن عمر الحافظ الدارقطني رضي الله عنه صار واحد عصره في الحفظ والفهم والورع، وإماماً في القراء والنحويين، أول ما دخلت بغداد كان يحضر المجالس وسنه دون الثلاثين، وكان أحد الحفاظ، ثم صحبني في رحلتي الثانية، وقد زاد علي ما كنت شاهدته، فحجج شيخنا أبو عبد الله بن أبي ذهل سنة ثلاث وخمسين، وانصرف، وكان يصف حفظه وتفردته بالتقدم، حتى استكثرت في وصفه إلى أن حججت سنة تسع وستين (٣)، فانصرفت إلى بغداد، فأقمت بها أزيد من أربعة

(١) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٣٦: ٣٩٧.

(٢) انظر كتبه: رؤية الله، والصفات، والنزول، وفضائل الصحابة، والمؤتلف، والمختلف، والأربعون كلها تجد فيها أنه روى فيها أسانيد عن شيوخ له بمصر.

(٣) في الأربعون على الطبقات لعلي بن الفضل المقدسي (ص: ٣٧٦) تسع وستين، وفي سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٦ / ٤٥١) سبع وستين.

أشهر، وكثر اجتماعنا بالليل والنهار، فصادفته فوق ما وصفه ابن أبي ذهل، وسألته عن العلل والشيوخ، وله مصنفات يطول ذكرها" (١)، هذا النص من الحاكم يؤكد أن الدارقطني كان في سنة ٣٦٩ هـ - إذا أخذنا النص على أعلى تقدير - ببغداد، أي كان قد رجع من مصر، فلم يمكث فيها أزيد من إحدى عشرة سنة، ولكن هذه المدة طويلة على الأخبار التي ذكرت عنه.

ثم وقفت على نص نقل فيه الرشيد العطار عن الحافظ أبو القاسم الحضرمي: "أن حمزة الكناني والدارقطني رَويا عنه - أي عن الوزير ابن خنزابه - قبل أن يموت بنحو من ثلاثين سنة" (٢)، والوزير ابن خنزابه الذي رحل إليه الدارقطني بمصر؛ مات سنة ٣٩١ هـ (٣)، فيكون الدارقطني روى عنه بمصر سنة ٣٦١ هـ، ولكن هذا تقدير تقريبي، حتى وقفتُ على نص في الخَلِيعَات لأبي الحسن الخَلِيعي قال فيه: "أخبرنا أبو النعمان تراب بن عمر بن عبيد بن محمد بن عباس العسال، قراءة عليه، وأنا أسمع، قال: حدثنا أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود الدارقطني الحافظ، إملاء من حفظه في الجامع العتيق (٤) سنة إحدى وستين وثلاثمائة، قال:

(١) علي بن المفضل المقدسي، "كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين". المحقق: محمد سالم بن محمد بن جمعان العبادي. (ط ١، أضواء السلف)، (ص: ٣٧٦)

(٢) يحيى بن علي الرشيد العطار، "نزهة الناظر في ذكر من حدث عن أبي القاسم البغوي من الحفاظ والأكابر". المحقق: مشعل بن باني الجبرين المطيري. (ط ١، دار ابن الحزم، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م)، (ص: ٤٩)

(٣) نايف بن صلاح ابن علي المنصوري، "الدليل المغني لشيخ الإمام أبي الحسن الدارقطني". (ط ١، السعودية: دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٨ هـ.)، (ص: ١٥٩)

(٤) هو الجامع الذي بناه عمرو بن العاص رضي الله عنه في الفسطاط في مصر، أشار له غير واحد من أصحاب كتب التراجم كابن ماكولا في الإكمال، وابن يونس في تاريخ المصريين.

حدثنا أبو عبد الله محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، قال: حدثنا عباد بن يعقوب، قال: حدثنا محمد بن الفضل بن عطية، عن زيد العمي، عن أبي العالية، عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «عجلوا الركعتين بعد المغرب، فإنهما يرفعان مع المكتوبة»^(١)، فتأكد لي بهذا النص أن الدارقطني في سنة ٣٦١ هـ كان بمصر، حيث حدث في الجامع العتيق بمصر، وضافت دائرة البحث والله الحمد إلى تحديد سنة رجوعه لبغداد ما بين ٣٦١ هـ، وسنة ٣٦٩ هـ.

ثم يسر الله لي أن أقف على سؤال للسلمي وجهه للدارقطني يقول فيه: "وسألته عن أبي القاسم بن الثلاثي فقال: لا يشتغل به؛ فوالله ما رأيته قط في مجلس من مجالس العلم إلا بعد رجوعي من مصر، رأيته أولاً في مجلس أبي حامد الهمداني المروزي، ولا رأيته له سماعاً في كتاب أحد، ثم لا يقتصر على هذا حتى يضع الأحاديث والأسانيد، ويركب، وقد حدثته بأحاديث فأخذها وترك اسمي، واسم شيخي، وحدث عن شيخ شيخي!!" ^(٢)، أي أن التقاء الدارقطني بأبي القاسم بن الثلاثي كان بعد رجوعه من مصر، وكان ذلك اللقاء في مجلس الهمداني المتوفى سنة ٣٦٢ هـ^(٣).

وعليه؛ فإن الدارقطني على افتراض أنه لقي ابن الثلاثي في السنة التي مات فيها الهمداني يكون الدارقطني سنة ٣٦٢ هـ في بغداد، وفي سنة ٣٦١ هـ حدث بمصر في

(١) الرابع عشر من الخلعيات مخطوطاً ح (٥٣)، وهو من المخطوطات المثبتة في المكتبة الشاملة، نقلاً عن جوامع الكلم، وهو في الجزء المحقق من الخلعيات ضمن مجموع الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح والغرائب، بعناية صالح اللحام، وتخرجه أحمد بن الحسن الشيرازي ص ٣١٦، ح (٨٠٢).

(٢) الدارقطني، "سؤالات السلمي"، (ص: ٣٥٤)

(٣) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١٢: ٢٣٣.

الجامع العتيق، فيكون رجوعه من مصر خلال الأشهر ما بين ٣٦١ و ٣٦٢ هـ، ويكون مكوثه في مصر لا يزيد على خمس سنين، ولا يقل عن أربع سنين، والله أعلم.

السؤال الآن: أين كان تأليف التتبع؟

الجواب: يشترك التتبع مع الجزء الذي ألفه الدارقطني في دمشق على علل أحاديث مسلم، بأن الدارقطني ألفه من حفظه، وهذا ظاهر في الأوهام التي تكلم عنها كل من رد على الدارقطني في التتبع^(١)، كما أن الدارقطني نص في التتبع على ما يفهم منه بعده عن كتبه فقال: "وأخرج مسلم عن ابن نمير، عن وكيع، وعبدية، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة: المتشبع بما لم يعط. أحتاج أن أنظر في كتاب مسلم فأبني وجدته في رقعة"^(٢).

فهذا النص منه يدل أنه كتب التتبع وهو بعيد عن كتبه، أي في إحدى رحلاته، ويقيم السؤال؛ في أي الرحلات؟، والذي يظهر لي أنه كتب التتبع أثناء رحلته لمصر، لأنه حين سئل عن علل أحاديث مسلم بدمشق، وفي مصر عن علل أحاديث البخاري^(٣) أجاب بما حضره ولم يرجعهم إلى كتاب التتبع، أو يشير بأن له كتابا في ذلك، فكان هذين الجزئين كانا مؤسسين للتتبع، وهذا ما غلبه الدكتور سعد

(١) انظر هدي الساري لابن حجر، وحواشي تحقيق الوادعي.

(٢) الدارقطني، "الإلزامات والتتبع"، (ص: ٣٤٦)

(٣) هذا الجزء حققه الدكتور سعد الحميد، وهذا الجزء ألفه الدارقطني في مصر، إذ أن الراوي له -وهو الشيخ أبو نصر أحمد بن محمد بن سعيد الطريثي الصوفي- وجد هذا الجزء بخط أبي الحسن الدارقطني بمصر عند أبي الحسن علي بن بقا الوراق، وذكر أن الدارقطني كتبه لأبي عمران بن رباح، والدارقطني دخل مصر في عام ٣٥٧ هـ، فقد نُقل عنه قوله: "دخلت مصر في سنة سبع وخمسين".

الحميد في تحقيقه لذلك الجزء (١).

فإذا كان التتبع أُلّف في رحلة من رحلاته، وهو قد رجع من مصر في ٣٦٢هـ، وانتهى من إملاء العلل بحدود ٣٧٢ هـ، أي بعد عودته من مصر بقرابة عشر سنوات، ولم أقف على من ذكر أن الدارقطني رحل لغير مصر بعد ما كبر سنه، فكأن مصر كانت آخر رحلاته، وهذا ظاهر في مصنفاته، ومروياته تلاميذه، فكأنه تفرغ للتحديث، والتصنيف، يؤكد ذلك أن الدارقطني رحل إلى مصر، والشام في كهولته (٢).

الخلاصة:

وإن لم يمكن الجزم بتأليف التتبع بمصر، فالجزم إلى تقدم التتبع على العلل أقرب (٣)، إذ أنه عند التأمل في نصوص الدارقطني بين التتبع، والعلل تجد أن بعض الأحاديث في التتبع أعلها الدارقطني بتفرد رواها، وفي العلل ينص على متابعين لذلك الراوي الذي وصفه في التتبع بالتفرد، مما يفهم منه أنه وقف على طرق أخرى، لم تتبين له حال كتابته للتتبع، ويبعد أو يبعد جداً أن يتكلم على حديث بيان رواه، والمتابعين لرواة الأوجه، ثم يعلّ بالتفرد بعد ذلك، خاصة وأن الدارقطني قد كتب كتابه التتبع والجزئين كتابة لا تحديداً، وأيضاً كتبهما موجهاً النقد فيهما إلى أمات كتب السنة وهما الصحيحان وهذا من شأنه أن يستحضر الدارقطني كل ما في ذهنه ثم يكتبه بخلاف ما يمليه أو يروييه، وسأذكر هنا بعض الأمثلة:

- (١) ينظر: علي بن عمر الدارقطني، "الجزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري رحمه الله كتابه الصحيح". تحقيق: د. سعد الحميد. (ط ١، دار الصميعي، ١٤٢٧هـ)، ص ٢٠.
- (٢) محمد بن أحمد الذهبي، "تذكرة الحفاظ". وضع حواشيه: زكريا عميرات. (ط ١، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م)، ٣: ١٣٢.
- (٣) وقد مال إلى هذا الدكتور فؤاد التويتي في بحثه المشار إليها سابقاً.

المثال الأول:

قال الدارقطني - في التتبع -: "وأخرج مسلم حديث قتادة، عن الشعبي، عن سويد بن غفلة، عن عمر، عن النبي ﷺ: ونهى عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين، من حديث هشام، وشعبة، وسعيد عنه، ولم يرفعه عن الشعبي غير قتادة، وقاتادة مدلس، لعله بلغه عنه، وقد رواه شعبة، عن ابن أبي السفر، عن الشعبي، عن سويد، عن عمر قوله. وكذلك رواه بيان، وداود بن أبي هند، عن الشعبي، عن سويد قوله، وكذلك رواه شعبة، عن الحكم، عن خيثمة، عن سويد، عن عمر، وإبراهيم بن عبد الأعلى، عن سويد، وأبو حصين، عن إبراهيم النخعي، عن سويد، عن عمر قوله" (١)، ففي هذا النص بين أن قتادة تفرد برفع الحديث عن الشعبي.

في حين أننا نجد كلامه في العلل مخالفاً لذلك، فقد قال في العلل: "رواه الشعبي، عن سويد، واختلف عنه؛ فرواه قتادة، عن الشعبي، عن سويد، عن عمر، عن النبي ﷺ. حدث به: هشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، عن قتادة كذلك. وكذلك روي عن سعيد بن مسروق، عن الشعبي، عن سويد بن غفلة، عن عمر، عن النبي ﷺ. ورواه مسعر، عن وبرة بن عبد الرحمن، عن الشعبي، عن سويد، عن عمر موقوفاً غير مرفوع. وتابعه حصين بن عبد الرحمن، وإسماعيل بن أبي خالد، ومحمد بن قيس الأسدي، وزكريا بن أبي زائدة، وعبد الله بن أبي السفر، وداود بن أبي هند، وسيار أبو الحكم، وبيان بن بشر، فرووه عن الشعبي، عن سويد بن غفلة، عن عمر، عن سويد، عن النبي ﷺ. ورواه أبو حصين، عن إبراهيم يعني بن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة، عن عمر، قال: لم يرخص رسول الله ﷺ في الديباج إلا موضع أربع أصابع فنحا به نحو الرفع، ورواه الحكم، عن خيثمة، عن سويد بن غفلة، عن عمر، وقد أخرج

(١) الدارقطني، "الإلزامات والتتبع"، (ص: ٢٦٢).

مسلم حديث قتادة، عن الشعبي، عن سويد بن غفلة، المرفوع عن عمر في الصحيح، والله أعلم" (١).

هذا يبين أن كلامه في العلل فيه زيادة علم على ما في التتبع، إذ يُعَدُّ أن يكون أجاب عن الحديث في العلل ببيان المتابع لقتادة، ثم في موضع آخر يعله بالتفرد، وهذا وإن كان بعيداً على أي أحد فهو في حق الدارقطني الحافظ من باب أولى.

المثال الثاني:

سبق في الحديث الثاني قول الدارقطني في التتبع: "وأخرج مسلم حديث نوح بن قيس، عن ابن عون، عن محمد، عن أبي هريرة، قصة وفد القيس. وهذا رواه أصحاب ابن عون عنه مرسلًا ليس فيه أبو هريرة، منهم ابن أبي عدي وغيره" (٢)، فأشار لتفرد نوح بن قيس في روايته عن ابن عون.

وأما في العلل فقال: "اختلف فيه على ابن سيرين فرواه ابن عون، واختلف عنه؛ فرواه نوح بن قيس، وعبد الحميد بن سليمان، وبكار السيريني، عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، وأرسله معاذ بن معاذ، عن ابن عون، عن ابن سيرين لم يذكر لنا أبا هريرة، ورواه هشام بن حسان، وهشام بن أبي هشام أبو المقدم، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، ورواه جرير بن حازم، عن ابن سيرين مرسلًا، ووصله صحيح" (٣).

فهنا نجد أن الدارقطني ذكر متابعين لنوح بن قيس الذي أشار لتفرد في التتبع، بل زاد بأن ذكر له متابعات قاصرة له، عن ابن سيرين، وهي رواية هشام بن حسان، وهشام بن أبي هشام.

(١) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ٢: ١٥٣.

(٢) الدارقطني، "الإلزامات والتتبع"، (ص: ١٤٧) ح (٢٣).

(٣) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ١٠: ٥١.

المثال الثالث:

تقدم في الحديث الثالث قول الدارقطني: "وأخرج مسلم عن حجاج بن الشاعر، عن أبي النضر، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: "يدخل الجنة أقوام مثل أفئدة الطير"، قال: ولم يتابع أبو النضر على وصله عن أبي هريرة، والمحفوظ عن إبراهيم بن سعد عن أبي سلمة مرسلًا عن النبي ﷺ، كذلك رواه يعقوب وسعد ابنا إبراهيم، وغيرهما عن إبراهيم بن سعد، والمرسل هو الصواب" (١).

وقال في العلل: "يرويه إبراهيم بن سعد واختلف عنه؛ فرواه أبو النضر، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وتابعه إبراهيم بن أبي الليث، وغيرهما يرويه، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أبي سلمة مرسل، وهو الصواب" (٢).

المثال الرابع:

سبق في الحديث الرابع قول الدارقطني: "وأخرج البخاري حديث إسرائيل، عن منصور والأعمش، عن إبراهيم بن سعد، عن علقمة عن عبد الله: كنا مع النبي ﷺ في غار فنزلت: ﴿وَأَلْمَسْنَاكُمْ عُرْفًا﴾ [سورة المرسلات: ١] حديث الحية، رواه أصحاب الأعمش منهم أبو معاوية، وحفص، وسليمان بن قرم، عن الأعمش عن إبراهيم بن الأسود عن عبد الله. ولم يتابع إسرائيل عن علقمة. فأما منصور فقد رواه عنه شيبان كقول إسرائيل، وقال أبو عوانة: عن مغيرة، عن إبراهيم، عن علقمة، كقول إسرائيل أيضا" (٣).

وسئل عنه في العلل فقال: "يرويه الأعمش واختلف عنه؛ فرواه المسعودي، عن

(١) الدارقطني، "الإلزامات والتتبع"، (ص: ١٢٨) ح (٦)

(٢) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ٩: ٣١٢.

(٣) الدارقطني، "الإلزامات والتتبع"، (ص: ٢٣٣) ح (٩٧)

الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، وتابعه عبد الصمد بن عبد الوارث، عن حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، وخالفه عبد الصمد بن النعمان، فرواه عن حفص، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، والصحيح عن حفص ما رواه أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب، وأحمد بن حنبل، وابن نمير عنه، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله^(١).

فهنا أشار لرواية حفص التي رواها عنه عبد الصمد بن النعمان، وهي متابعة لرواية إسرائيل التي ذكرها في التتبع، وذكر أنه لم يتابع عليها.

المثال الخامس:

قال في التتبع: "وأخرج حديث هشام، وسعيد، عن قتادة، عن الشعبي، عن سويد بن غفلة، عن عمر: أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير إلا هكذا، وأشار بإصبعيه، وهذا لم يرفعه غير قتادة، وقد رواه شعبة، عن عبد الله بن أبي السفر، عن الشعبي، عن سويد بن غفلة، عن عمر موقوفاً، كذلك قال داود، عن الشعبي، عن سويد، عن عمر قوله، ورواه شعبة، عن الحكم، عن خيثمة عن سويد بن غفلة، عن عمر موقوفاً، وأبو حصين، عن إبراهيم، عن سويد، عن عمر قوله"^(٢).

ولما سُئل عنه في العلل قال: "رواه الشعبي، عن سويد، واختلف عنه؛ فرواه قتادة، عن الشعبي، عن سويد، عن عمر، عن النبي ﷺ، حدث به: هشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، عن قتادة كذلك، وكذلك روي عن سعيد بن مسروق، عن الشعبي، عن سويد بن غفلة، عن عمر، عن النبي ﷺ..."^(٣)، فبين هنا أن هشام متابع من سعيد بن أبي عروبة.

(١) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ٥: ٨١.

(٢) الدارقطني، "الإلزامات والتتبع"، (ص: ٣٧١) ح (٢١١) وفي طبعة دار الآثار ح (١٧٤).

(٣) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، ٢: ١٥٣.

فعلى ما سبق كله؛ يظهر أن كتاب العلل متأخر عن التتبع، وعند اختلاف رأي الدارقطني بين التتبع، والعلل، فالأخير منهما ما في العلل، والله أعلم.



الخاتمة

- الحمد لله رب العالمين والصلاة، والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، في ختام هذا البحث أذكر أبرز النتائج والتوصيات فيما يلي:
- ١- ظهر من خلال البحث أن عدد الأحاديث التي اختلف فيها رأي الدارقطني بين التتبع والعلل أحد عشر حديثاً.
 - ٢- تبين من خلال البحث حفاوة الدارقطني بما اختاره الشيخان، من خلال رجوعه في العلل إلى ما أخرجهم الشيخان.
 - ٣- برز من خلال البحث أنه ثمة أحاديث اختلف فيها تعليل الدارقطني بين التتبع، والعلل، وإن لم يتغير رأيه، هي بحاجة إلى جمع ودراسة.
 - ٤- بعد العرض التحليلي لما وقفت عليها من تراجم الرواة وسماعاتهم، واتصاهم، ظهر لي من القرائن ما يقوي القول بأن كتاب التتبع متقدم على العلل، وعليه إن اختلف رأيه بين الكتابين فالذي يظهر أن الأخير ما في العلل.
 - ٥- أكد البحث علو كعب الإمام الدارقطني في العلل، وبيان اختلاف الرواة، وإعمال القرائن في ترجيحاته، كما ظهر دقة اختيار الشيخين لأحاديثهما، وانتقائهما من أحاديث الرواة.
 - ٦- أوصي زملائي الباحثين بما يلي:
 - أ- دراسة ما اختلف فيه حكم الدارقطني بين التتبع، والكتب الأخرى كالسنن، وما خولف فيه مالك، وغيرها.
 - ب- إبراز حفاوة الدارقطني بالصحيحين من خلال كتابيه التتبع، والعلل. وفي الختام أسأل الله أن يكون ما قدمته خالصاً لوجه الكريم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

فهرس المصادر والمراجع

- ابن السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، "طبقات الشافعية الكبرى". المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو. (ط ٢)، بيروت: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ).
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، "طبقات الفقهاء الشافعية". تحقيق: محيي الدين علي نجيب. (ط ١)، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٢م).
- ابن خلكان، أحمد بن محمد، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان". تحقيق: الدكتور إحسان عباس. (بيروت: دار صادر).
- ابن عساكر، علي ابن الحسن، "تاريخ دمشق". تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. (بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ).
- أبو سيف، الدكتور أحمد جمال، "منهج الدارقطني في كتابه التتبع". (بحث محكم منشور في الشبكة).
- البخاري، محمد بن إسماعيل، "صحيح البخاري". (ط ١)، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ، وكذلك طبعة التأصيل سنة ١٤٣٣هـ، وطبعة بيت السنة سنة ١٤٤٢هـ).
- جمال، الدكتور منتصر، "كتاب التتبع للإمام الدارقطني دراسة تحليلية نقدية". (رسالة دكتوراه غير مطبوعة).
- الحق العظيم أبادي، أبو الطيب محمد شمس، "عون المعبود شرح سنن أبي داود". تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. (ط ٢)، المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ١٣٨٨هـ).
- الحموي، ياقوت بن عبد الله، "معجم البلدان". (ط ٢)، بيروت: دار صادر، ١٩٩٥م).
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، "تاريخ بغداد". تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. (بيروت: دار الغرب الإسلامي).

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع". المحقق: د. محمود الطحان. (الرياض: مكتبة المعارف).
- الخَلَعِي، علي بن الحسن، "الخلعيات". (المطبوع بعنوان: الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح والغرائب، تحقيق: صالح اللحام، ط ١، مؤسسة الريان ١٤٣١ هـ).
- الدارقطني، علي بن عمر. "الإلزامات والتتبع". (ط ٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ هـ، وكذلك ط ٢، دار الأثار، ١٤٣٠ هـ).
- الدارقطني، علي بن عمر، "الجزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري رحمه الله كتابه الصحيح". تحقيق: د. سعد الحميد. (ط ١، دار الصميعي، ١٤٢٧ هـ).
- الدارقطني، علي بن عمر، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية". تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن السلفي. (الرياض: دار طيبة، ١٤٠٥ هـ).
- الدارقطني، علي بن عمر، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية". تحقيق: محمد صالح الدباسي. (الرياض: مؤسسة الريان، ١٤٣٢ هـ).
- الدارقطني، علي بن عمر، "سنن الدارقطني". تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون. (مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤ هـ).
- الدارقطني، علي بن عمر، "سؤالات حمزة بن يوسف السهمي". تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. (ط ١، مكتبة المعارف، ١٤٠٤ هـ).
- الداودي، يوسف بن جودة يس يوسف، "منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العَلَل". (ط ١، دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، ١٤٣٢ م).
- الذهبي، محمد بن أحمد، "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام". تحقيق: الدكتور عمر تدمري. (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٢ هـ).
- الذهبي، محمد بن أحمد، "تذكرة الحفاظ". وضع حواشيه: زكريا عميرات. (ط ١، بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م).
- الذهبي، محمد بن أحمد، "سير أعلام النبلاء". تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون. (ط ٤، بيروت: مؤسسة الرسالة، وكذلك طبعة دار الحديث).

الرازي، ابن أبي حاتم، "علل الحديث". تحقيق: محب الدين الخطيب. (تصوير: بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٠٥هـ).

الرشيد العطار، يحيى بن علي، "نزهة الناظر في ذكر من حدث عن أبي القاسم البغوي من الحفاظ والأكابر". المحقق: مشعل بن باني الجبرين المطيري. (ط١، دار ابن الحزم، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

السلمي، محمد بن الحسين، "سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي، للدارقطني في الجرح والتعديل". تحقيق: محمد بن علي الأزهرى. (مصر: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ).

الشهيد، أبو الفضل ابن عمار، "علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم". (ط١، طبعة دار الصميعة للنشر والتوزيع، ١٤٣٠هـ).

عبد المجيد، عبد المجيد محمود، "علم العلل حقيقته ونبذة من مصادره وتطبيقاته". (ط١، مصر: الفتح للطباعة، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م).

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، "فتح الباري بشرح صحيح البخاري". (دمشق: دار الفيحاء).

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، "تقريب التهذيب". تحقيق: محمد عوامة. (بيروت: ابن حزم، ١٤٢٠هـ).

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر". تحقيق: نور الدين عتر. (ط٣، دمشق: مطبعة الصباح، ١٤٢١هـ).

المقدسي، علي بن المفضل، "كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين". المحقق: محمد سالم بن محمد بن جمعان العبادي. (ط١، أضواء السلف).

المنصوري، نايف بن صلاح ابن علي، "الدليل المغني لشيخ الإمام أبي الحسن الدارقطني". (ط١، السعودية: دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٨هـ).

النسائي، أحمد بن شعيب، "السنن الكبرى". تحقيق: حسن عبد المنعم شلي،

إشراف: شعيب الأرنؤوط. (ط١)، -بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ هـ - (٢٠٠١م).

النيسابوري، مسلم بن الحجاج، "صحيح مسلم". تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (مطبعة دار إحياء الكتب العربية).

التويتي، فؤاد يحيى علي مصلح، "بين التتبع والعلل دراسة للأحاديث التي اختلف فيها قول الدارقطني في كتابيه التتبع والعلل"، (مجلة الباحث الجامعي، عدد ٣٠، أبريل - يونيو ٢٠١٣).

bibliography

Ibn al-Subki, Taj al-Din Abdul Wahhab bin Taqi al-Din, "Ṭabaqāt al-Shāfi'iyah al-Kubrā". Investigator: Dr. Mahmoud Mohammed Al-Tanahi Dr. Abdel Fattah Mohammed Al-Helou. (2nd edition, Beirut: Hajar Printing, Publishing and Distribution, 1413 AH).

Ibn al-Salah, Othman bin Abdul Rahman, "Ṭabaqāt al-fuqahā' al-Shāfi'iyah". Investigation: Mohieddin Ali Naguib. (1st edition, Beirut: Dar Al-Bashaer Al-Islamiyyah, 1992 AD).

Ibn Khallikan, Ahmed bin Muhammad, "Wafayāt al-A'yān wa'Anbā' abnā' al-Zamān" Investigation: Dr. Ihsan Abbas. (Beirut: Dar Sader).

Ibn Asakir, Ali Ibn al-Hasan, "Tārīkh Dimashq. " Investigation: Amr bin Gharamah Al-Amrawi. (Beirut: Dar Al-Fikr, 1415 AH).

Abu Saif, Dr. Ahmed Jamal, "Al-Daraqutni's Methodology in his book Al-Tatab'u". (Arabic). (Refereed research published online).

Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail, "Sahih Al-Bukhari. " (1st edition, Dar Touq Al-Najat, 1422 AH, as well as the Al-Taseer edition in the year 1433 AH, and the Beit Al-Sunnah edition in the year 1442 AH).

Jamal, Dr. Montaser, "The Book At-Tatabbu' by Imam al-Daraqutni, a Critical Analytical Study. " (Unprinted doctoral dissertation).

Al-Haqq Al-Azim Abadi, Abu Al-Tayeb Muhammad Shams, "Awn Al-Ma'boud Sharh Sunan Abi Dawud. " Investigation: Abdul Rahman Muhammad Othman. (2nd edition, Medina: Al-Maktabah Al-Salafiyya, 1388 AH.).

Al-Hamawi, Yaqut bin Abdullah, "Mu'jam Al-Buldān. " (2nd ed. , Beirut: Dar Sader, 1995).

Al-Khatib Al-Baghdadi, Abu Bakr Ahmed bin Ali, "Tārīkh Baghdad. " Investigation: Dr. Bashar Awad Maarouf. (Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami).

Al-Khatib Al-Baghdadi, Ahmed bin Ali, "al-Jāmi' li-akhlāq al-Rāwī wa-ādāb al-sāmi'". Investigator: Dr. Mahmoud Al-Tahan. (Riyadh: Al-Maaref Library).

Al-Khila'i, Ali bin Al-Hasan, "Al-Khila'iyāt. " (1st edition, manuscript published in the free Jami' al-Kalam program of the Islamic Network website, 2004 AD).

Al-Dāraqutni, Ali bin Omar. "al'lzāmāt wa-al-tatabbu'" (2nd

edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 1405 AH, and also 2nd edition, Dar Al-Athar, 1430 AH).

Al-Daraqutni, Ali bin Omar, "al-juz' fihi bayān aḥādīth awd'hā al-Bukhārī raḥimahū Allāh kitābihi al-ṣaḥīḥ". Investigation: Dr. Saad Al-Hamid. (1st edition, Dar Al-Sumaie, 1427 AH).

Al-Daraqutni, Ali bin Omar, "al-'ilal al-wāridah fī al-aḥādīth alnbwyyah ". Investigation: Dr. Mahfouz Rahman Al-Salafi. (Riyadh: Dar Taiba, 1405 AH.).

Al-Daraqutni, Ali bin Omar, "al-'ilal al-wāridah fī al-aḥādīth alnbwyyah. " Investigation: Muhammad Saleh Al-Dabbasi. (Riyadh: Al-Rayyan Foundation, 1432 AH).

Al-Daraqutni, Ali bin Omar, "Sunan Al-Daraqutni. " Investigation: Shuaib Al-Arnaout, et al. (Al-Resala Foundation, 1424 AH).

Al-Daraqutni, Ali bin Omar, "Su'ālāt Ḥamzah ibn Yūsuf alshmy. " Investigation: Muwaffaq bin Abdullah bin Abdul Qadir. (1st edition, Library of Knowledge, 1404 AH.).

Al-Daoudi, Yusuf bin Judah Yassuf, "Imam Al-Daraqutni's Methodology in Criticizing the Hadith in Kitāb Al-'Ilal" (1st edition, Dar Al-Muhaddin for Scientific Research, Translation and Publishing, 1432 AD).

Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmed, "Tārīkh al-Islām wa-wafayāt al-mashāhīr wa-al-a'lām". Investigation: Dr. Omar Tadmouri. (Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1412 AH.)

Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmed "Tadhkirat al-ḥuffāz" Annotated by: Zakaria Amirat. (1st edition, Beirut-Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1419 AH - 1998 AD).

Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmed, "Siyar A'lām al-nubalā'. " Investigation: Shuaib Al-Arnaout, et al. (4th edition, Beirut: Al-Resala Foundation, as well as Dar Al-Hadith edition).

Al-Razi, Ibn Abi Hatim, "'Ilal al-ḥadīth. " Investigation: Mohib al-Din al-Khatib. (Photography: Beirut: Dar Ihya al-Turath, 1405 AH).

Al-Rashid Al-Attar, Yahya bin Ali, "Nuzhat al-nāzīr fī dhikr min ḥadatha 'an Abī al-Qāsim al-Baghawī min al-ḥuffāz wa-al-akābir". Investigator: Mishal bin Bani Al-Jibreem Al-Mutairi. (1st edition, Dar Ibn al-Hazm, 1423 AH - 2002 AD).

Al-Sulami, Muhammad bin Al-Hussein, "Su'ālāt Abī 'Abd al-Raḥmān al-Sulamī, lil-Dāraqutnī fī al-jarḥ wa-al-ta'dīl. " Investigation: Muhammad bin Ali Al-Azhari. (Egypt: Al-Farouq Al-Hadeeth, 1427 AH.).

The martyr, Abu Al-Fadl Ibn Ammar, "'Ilal al-aḥādīth fī Kitāb Ṣaḥīḥ Muslim. " (1st edition, printed by Dar Al-Sumaie for Publishing and Distribution, 1430 AH).

Abdel Majeed, Abdel Majeed Mahmoud, “ilm al-‘ilal ḥaḥiqatuhu wa-nubdhah min maṣādiruh wa-taṭbīqātuhu ”. (1st edition, Egypt: Al-Fath Printing, 1439 AH - 2017 AD).

Al-Asqalani, Ahmed bin Ali bin Hajar, “Fath al-Bārī bi-sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. ” (Damascus: Dar Al-Fayhaa).

Al-Asqalani, Ahmed bin Ali bin Hajar, “Taqrīb al-Tahdhīb. ” Investigation: Muhammad Awama. (Beirut: Ibn Hazm, 1420 AH).

Al-Asqalani, Ahmed bin Ali bin Hajar, “Nuzhat al-nazar fī Tawḍīḥ nukhbah al-Fikr fī muṣṭalah ahl al-athar. ” Investigation: Nour al-Din Atar. (3rd edition, Damascus: Al-Sabah Press, 1421 AH).

Al-Maqḍisi, Ali bin Al-Mufaddal, "Kitāb al-arba‘īn al-martabah ‘alā Ṭabaqāt al-arba‘īn".. ” Investigator: Muhammad Salem bin Muhammad bin Jumaan Al-Abadi. (1st edition, Adwa’ Al-Salaf).

Al-Mansouri, Nayef bin Salah bin Ali, “al-Dalīl al-Mughnī li-shuyūkh al-Imām Abī al-Ḥasan al-Dāraq. ” (1st edition, Saudi Arabia: Dar Al-Kyan for Printing, Publishing and Distribution, 1428 AH.).

Al-Nasa’i, Ahmad bin Shuaib, “Al-Sunan Al-Kubra. ” Investigation: Hassan Abdel Moneim Shalabi, Supervision: Shuaib Al-Arnaout. (1st edition, Beirut: Al-Resala Foundation, 1421 AH - 2001 AD).

Al-Naysaburi, Muslim bin Al-Hajjaj, “Sahih Muslim. ” Investigation: Muhammad Fouad Abdel Baqi. (Dar Ihya Al-Kutub Al-Arabiyya Press).

Al-Tuwaiti, Fouad Yahya Ali Musleh, „Between Tracing and Reasons, a Study of the Hadiths in care declaraṭia lui Al-Daraqutni diferă în cele două cărṭi ale sale, Al-Taḥīṣ și Reasons,” (Al-Bahith Al-Jami’i) Revista, nr. 30, aprilie-iunie 2013)



جامعة المدينة الإسلامية
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

The Contents of Part (1)

No.	Researches	page
1-	Dictionary of symbols for readers Dr. Abdulaziz Hamid Al-Ansari	11
2-	Hedayat Al-Qurraa For the Imam and Reciter Ahmed Afandi Al-Izmiri, known as: (Yamshaji Zadeh), lived in (1185 Ah) - Study and Verification by - Dr. Najat Abdul Rahim Al-Amir	71
3-	The Position of the Qur'an Readers and the Researchers on the Uniquenesses of Al-Shatawi Through the Line of Al-Durrah - Compilation and Study - Dr. Bushra Hassan Hadi Al-Yamani	143
4-	Rules in the miracle of the Qur'an Through the book »The Miracle of the Qur'an« by Al-Baqalani Dr. SAEED BIN NASSER BIN ABDULLAH ALMEQBEL	193
5-	The denial of equality in the Holy Quran through the negating of the term (Sawī) Dr. Omar Mohammad Al-Modaifer	251
6-	Narrators Judged by Abu Hatim to Have Mursal (Unconnected) Narrations and not Mentioned in his Son's, Abu Muhammad al-Razi, Book on Mursal Hadiths, Al-Jami' fi al-Marasil Dr. Mansour Abdulrahman Akeel Alakeel	301
7-	Muawiyah bin Saleh Saleh and his narrations in «Sahih Muslim» Applied theoretical study - Dr. Laila Ali Mohammad Al-Nassar	377
8-	Narrations in which Imam Al-Bukhari did not rule anything about what Imam Al-Tirmidhi narrated about him - Collect and study - Dr. Abdelrahman Mohammad Mashagba	423
9-	The Difference Between the Rulings of Al-Dāraqutnī in Al-Tatabbu' and Al-'Ilal - A Descriptive Historical Study - Dr. Abdulaziz bin Ibrahim Allahim	473
10-	The Criticisms of Ibn 'Abdil Barr Directed to Uniqueness in the Hadiths of the Two Books of Sahih Dr. Yousef bin Abdullah bin Saalih Al-Qarawi	527

The views expressed in the published papers reflect the view of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal



Publication Rules at the Journal (*)

- 1-The research should be new and must not have been published before.
- 2-It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.
- 3-It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.
- 4-It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- 5-The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.
- 6-The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.
- 7-In case the research publication is approved, the journal shall
- 8- assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.
- 9-The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.
- 10-The journal's approved reference style is "Chicago".
- 11-The research should be in one file, and it should include:
 - A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
 - An abstract in Arabic and English.
 - An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
 - Body of the research.
 - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
 - Bibliography in Arabic.
 - Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
 - Necessary appendices (if any).
- 12- The researcher should send the following attachments to the journal:
The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website:
<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>

The Editorial Board

Prof. Dr. Abdul ‘Azeez bin Julaidan Az-Zufairi

Professor of Aqidah at Islamic University
(Editor-in-Chief)

Prof. Dr. Ahmad bin Baakir Al-Baakiri

Professor of Principles of Jurisprudence at Islamic University Formally
(Managing Editor)

Prof. Ramadan Muhammad Ahmad Al-Rouby

Professor of Economics and Public Finance at Al-Azhar University in Cairo

Prof. ‘Abdullāh ibn Ibrāhīm al-Luḥaidān

Professor of Da‘wah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Prof. Hamad bin Muhammad Al-Hājiri

Professor of Comparative Jurisprudence and Islamic Politics at Kuwait University

Prof. ‘Abdullāh bin ‘Abd al-‘Aziz Al-Falih

Professor of Fiqh Sunnah and its Sources at the Islamic University

Prof. Dr. Amin bun A'ish Al-Muzaini

Professor of Tafseer and Sciences of Qur‘aan at Islamic University

Dr. Ibrahim bin Salim Al-Hubaishi

Associate Professor of Law at the Islamic University

Prof. ‘Abd-al-Qādir ibn Muḥammad ‘Aṭā Şūfi

Professor of Aqeedah at the Islamic University of Madinah

Prof. Dr. ‘Umar bin Muslih Al-Husaini

Professor of Fiqh Sunnah and its Sources at the Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-Rufā‘ī

Professor of Jurisprudence at Islamic University

Prof. Muhammad bin Ahmad Al-Barhaji

Professor of Qirā‘āt at Taibah University

Prof. Dr. Baasim bin Hamdi As-Seyyid

Professor of Qiraa‘aat at Islamic University

Prof. Hamdān ibn Lāfi al-‘Anazī

Professor of Qur'an Exegesis and Its Sciences at the University of Northern Boarder

Dr. Ali Mohammed Albadrani

(Editorial Secretary)

Dr. Faisal Moataz Salih Faresi

(Publishing Department)

The Consulting Board

Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan

A former member of the high scholars

His Excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed

Member of the high scholars & Vice minister of Islamic affairs

Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu

A Professor of higher education in Morocco

Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-Hamad

Professor at the college of education at Tikrit University

Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij

A Professor of higher education at University of Hassan II

Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri

A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud

Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

Prof. Dr. A'yaad bin Naami As-Salami

The editor –in- chief of Islamic Research's Journal

Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr

Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri

former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University

Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer

A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University

Correspondence :

**The papers are sent with the name of the Editor - in
– Chief of the Journal to this E-mail address:**

Es.journalils@iu.edu.sa

the journal's website :

<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>





الإسلامية
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



Copyrights are reserved

Paper Version :

Filed at the King Fahd National Library No :

7836 - 1439

and the date of : (17/9/1439 AH)

International serial number of periodicals (ISSN)

1658 - 7898

Online Version :

Filed at the King Fahd National Library No :

7838 - 1439

and the date of : (17/9/1439 AH)

International Serial Number of Periodicals (ISSN)

1658 - 7901



KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (210) - Volume (1) - Year (58) - September 2024

**KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH**



ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (210) - Volume (1) - Year (58) - September 2024